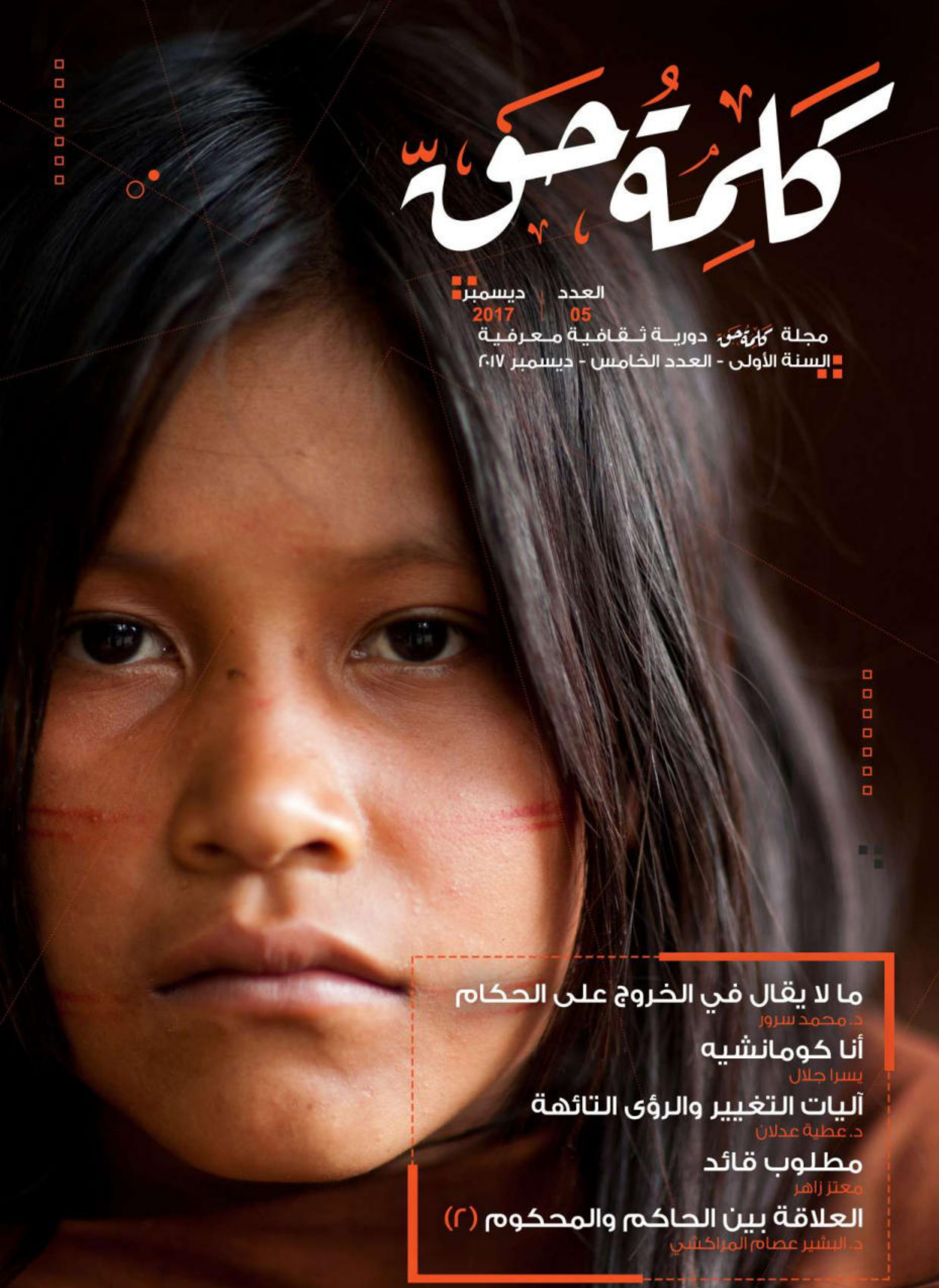


كلمة حق

العدد 05 | ديسمبر 2017

مجلة كلمة حق دورية ثقافية معرفية
السنة الأولى - العدد الخامس - ديسمبر ٢٠١٧


klmtuhaq
المحتويات
www.klmtuhaq.blog



الافتتاحية...
وقودها أهل السنة

محمد إلهامي

في واحدة من غرائبه ونوادره غير المتوقعة تحدث السيسي عن أن موضوع مياه نهر النيل لا علاقة له به، وأن المسألة ليست موجهة ضده بل موجهة ضد الشعب، وعلى الشعب أن يتصرف.. وألقى بالمسؤولية على الحكومة ورئيس البرلمان ليتصرفوا في الموضوع! كأن السيسي ليس رئيسا لهذه الدولة!

منطق غير معروف ولا معهود بل ولا مسبوق في التنصل من المسؤولية.. وهو كافٍ لبيان مدى ما يمكن أن يفعله هذا الشيطان بالبلاد والعباد. مما يجعل كل محاولة للتخلص منه ومن نظامه ضرورة بقاء إضافة إلى كونه واجبا شرعيا ووطنيا.

****

تتعثر المصالحة الفلسطينية، ويزداد الخطر المرتقب المتوقع منها، لم تحصل حماس حتى اللحظة على أية مكاسب على الرغم مما قدمته من التنازلات، وقد كشف الفيديو الشهير لصلاح البردويل أن الأمر يزداد تعثرا بلا أفق، ويزداد زعماء السلطة في التصريحات التي تطلب من حماس مزيدا من الركوع والخضوع والاستسلام.

وقد غرق الداعمون (الأتراك والقطريون) في مشكلاتهم بما يجعلهم عمليا خارج المراهنة الفلسطينية، ولم يبق إلا باب إيران.. إيران صاحبة المشروع الصفوي التشيعي، وصاحبة المذابح الهائلة لأهل السنة في العراق وسوريا فضلا عن لبنان واليمن.

كذا خيارات الاستضعاف، أحلاها مر.. وحماس بطبيعة الحال أضعف من أن تغير مسار العالم وحدها، العالم الذي يبدو أنه يعود إلى لحظة ما قبل الثورات حيث تصطف دول "الاعتدال" ضد دول "الممانعة"، على رأس الاعتدال: إسرائيل، وعلى رأس الممانعة: إيران.. وهما يصطرعان على زعامة المنطقة!

إلا أن تغيرا جديدا طرأ على الساحة؟؟ فبقدر ما خسرت إيران بما فعلته في زمن الثورات بالعراق وسوريا ولبنان واليمن، بقدر ما كسبت إسرائيل بالهرولة التي بلغت معدلات غير مسبوقة تجاهها من قبل السعودية والإمارات ومصر.. وفي الطريق إليها دول أخرى كالسودان والبحرين وتونس وموريتانيا!

ملحمة هائلة لا يدفع ثمنها ولا يصطلي بنارها أحد بقدر أهل السنة..

****

إلى لحظة كتابة هذه السطور لم يُعلن بعد عمن ارتكب حادثة مسجد الروضة في سيناء والتي ذهب ضحيتها -حتى لحظة كتابة هذه السطور- أكثر من ثلاثمائة قتيل، ما يجعلها أكبر حادثة من نوعها في مصر منذ سلسلة المذابح التي ارتكبها العسكر في فض اعتصام رابعة وما بعدها.

ويحتاج تناول الحادثة إلى بيان بعض النقاط باختصار شديد

١ الجميع أدان الحادثة، بداية من ترامب وحتى جماعة جند الإسلام التابع لتنظيم القاعدة في سيناء، مرورا بالرؤساء والدول والحكومات والكيانات الحكومية والمعارضة المصرية بسائر أطيافها.. إلا أن أقل القليل منها ما كان صادقا، ذلك أن أهل سيناء يُقتلون يوميا بسائر أنواع القتل على يد العسكر المصري دون أن يحرك هذا شعرة لدى أكثرهم، بل كثير منهم هو عضو في آلة التحريض على المزيد من القتل والتهجير لأهل سيناء.

٢ السرعة التي اجتمعت بها اللجنة الأمنية المصغرة، والتي صدرت بها تغريدة ترامب، واللهجة التي تحدث بها السيسي، ثم ارتفاع مبلغ التعويضات لأسر الضحايا.. كلها أمور غير معهودة، وهي تثير الشكوك في أن تكون تلك الحادثة ضمن سلسلة الحوادث التي تقع بيد الأجهزة الأمنية أو برعاية وتوجيه واختراق تلك الأجهزة الأمنية للحركات الجهادية، وملف الاختراق ملف متخم متضخم منذ تجربة الجزائر والعراق وسوريا! إلا أنه في سيناء يُلقي بالنظر بعيدا نحو صفقة القرن التي تريد إنهاء الملف الفلسطيني بتهجير الغزاويين إلى سيناء وضرب كل إمكانية وأداة للمقاومة في قطاع غزة.. ولا نحسب أن ترامب يمكن أن يخدش "إنسانيته" حادث لو لم يكن واقعا في هذا السياق!



٣ يعاني تنظيم الدولة (ولاية سيناء) من تراجع في القدرات العسكرية لمواجهة الجيش والشرطة، ومن تآكل في الحاضنة الشعبية السيناوية، ومن ثم فقد بدأت تظهر منه استهدافات لقطاعات مدنية مثل السائقين الذين ينقلون مواد لمصانع الجيش، أو حوادث إلزام النساء بالتنقل مع محرم أو إلزامهن بالزي الشرعي ونحوه.. ذلك السياق، حين يتم في أرض لا يتحقق عليها التمكين، هو نفسه السياق الذي تتحول فيه الحركة الجهادية لضرب نفسها وحاضنتها الشعبية واختلال في أولوياتها وأهدافها، وهو نذير انهيارها وهزيمتها في نهاية المطاف.

٤ أخطر ما في الغلو أنه يستطيع أن يوحد بين الأضداد، قد اجتمع على إدانة الحادث من بأقطارها منذ ترامب حتى تنظيم القاعدة، كما اجتمع على الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر كل من فيها وما حولها، كما اجتمع على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق كل من فيها وما حولها..

الغلو يجبر أطياف الأمة -بما فيها أطياف المقاومة- على أن تصطف ضده، ثم يرث العدو نتيجة المعركة في النهاية بعد أن يختلط الحابل والنابل، ويختلط الخائن بمن يدفع الصائل، ويختلط المخلص بالمجرم.. ولهذا سعت وتسعى الأنظمة الحاكمة إلى تصنيع الغلو وإنتاجه عند الفشل في كبح تمدد المقاومة، هنا يبدأ الغلو في أكل المقاومة ثم في أكل الحاضنة الشعبية ثم في أكل نفسه بنفسه.. وفي تلك الأثناء يتحقق للعدو بيد الغلو ما لا يحسن العدو أن يحققه بنفسه!

يسألونك عن الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ (٢)

الصغير منير

لقد كان انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ج إ إ) في انتخابات المجالس البلدية والولائية كاسحا، وقد فاجأ هذا الفوز الساحق الجبهة كما فاجأ أعداءها، وكما فاجأها ذلك الالتفاف والاحتشاد الشعبي غير المسبوق في الحراك السياسي الجزائري منذ الاستقلال.

البلديات الإسلاميّة :

لم يكن تسيير البلديات سهلا على الإطلاق، فقد كانت تعيش حالة مزرية من الإفلاس والتسيّب والفوضى والفساد وعدم الفعالية، وكان النظام يدرك ذلك جيّدا فهو من صنع هذا الفساد الذي كان يسيّره ويشرف عليه جهازه الإداريّ المرتبط بجهاز الأمن العسكري يومئذ ارتباطا عضويا.

ثم تقدّم النظام خطوة فقام قبل الانتخابات البلدية التي كان يتوقّع فيها انتصارا محدودا للجبهة بسحب كل الصلاحيات المهمة من رؤساء البلديات، ولم يبقِ لهم إلا وظائف بسيطة جدّا تجعل رؤساء البلديات في موقع العاجز عن تقديم أي خدمة للشعب أو تحسين لظروفه المعيشية.

سوف أتحدث لاحقا عن الطريقة التي تعامل بها منتخبو الجبهة مع هذا الوضع الجديد، ولكنني أركّز في بداية هذا الجزء على قضية تصلح مثالا لضعف التخطيط والتحكّم في أداء المنتخبين فضلا عن غيرهم، وكانت في فترة من فترات الصراع بين الجبهة والنظام سببا لاستقطاب سياسي وإعلاميّ كبير استغلّه النظام عبر إعلامه في التحريض على الجبهة واتهامها بالتطرف ومخالفة القوانين ومحاولة فرض الأمر الواقع، وهو قيام المجالس البلدية التابعة للجبهة بنزع لافتات : (من الشعب وإلى الشعب) ووضع لافتات كُتب عليها : (البلدية الإسلامية).

لم يكن الأمر في الحقيقة يستدعي ذلك، ولم يكن لهذا الشعار أي معنى، فالبلدية كانت تقوم بمهام تنفيذيّة بحتة ذات علاقة بالتسيير الإداريّ ولم تكن في موقع الحكم بالشريعة أو تحكيم الإسلام لترفع هذه اللافتات، ولم تكن هذه اللافتات لتشفع لرئيس بلدية فاشل في تسيير بلديته وغير قادر على فعل أي شيء يخدم به من انتخبوا عليه. مع ما يوحيه هذا الشعار أن البلديات التي لم تنتخب على الجبهة ليست إسلامية.

وهذا بالضبط ما اعتبره إعلام السلطة تكفيرا لمن لم ينتخب على الجبهة، وكانت محاولة نزع هذه اللافتات بعد الإضراب السياسي سببا في أحداث ومصادمات بين أجهزة الأمن والعسكر وأنصار الجبهة، وتسببت في توتّر كبير لم تكن تهدئته بالأمر السهل، واستنزف جهدا كبيرا من قيادة الجبهة على جميع المستويات كان الأجدر أن يُبذل في قضايا أهمّ وأخطر وأكبر أثرا في الصراع يومئذ، رغم أنّ قرار تعليق هذه اللافتات لم يتمّ اتّخاذه على مستوى مجلس الشورى وإنما كان بحسب الشيخ كمال قمازي (رئيس المجلس الشعبي لمدينة العاصمة الكبرى) اجتهادا من بعض المجالس البلدية ولكنه انتشر وعمّ [1].

وإن كانت بعض البلديات لم تعلّق هذه اللافتات، وهذا الاجتهاد نفسه يدلّ على عفوية وارتجال ما كان لهما أن يكونا في أمر بمثل هذه الأهميّة.

إنّ الشعور بالقوة ووهم الغلبة الذي تبعثه في النّفس كثرة الأنصار والحشود بمئات الآلاف، في التجمعات والمسيرات دون رؤية ولا خطّة ولا قدرة حقيقيّة على التأطير والترشيد السياسيين والتحكّم في ردود أفعال وانفعالات.. هذه الحشود من البشر كان أحد مقاتل الجبهة.

الخصوم من داخل البيت الإسلاميّ:

كانت خطابات قيادات الجبهة على المستوى الوطني والمحلّي تحفل بقدر لا تخطئه عين المتابع يومها من الاستصغار واللامبالاة بشأن بقيّة الأطياف والشخصيّات الإسلاميّة، فقد رفضت الجبهة التحالف الذي اقترحه جاب اللّه ولم تبرّر رفضها بأسباب سياسيّة بقدر ما كانت المبرّرات فقهية بحتة في مقالات نشرها الشيخ علي بن حاج[٢]، بينما استخدم الشيخ عباسي مدني تعبير الفيل ويقصد به الجبهة ووصف النملة ويقصد به بقية الأحزاب الإسلامية (النهضة وحماس). كما كان الاتّهام بالخيانة أو التواطؤ مع النّظام أو الضعف السياسيّ أو الخذلان شائعا ومنتشرا في كثير من خطابات الجبهة على المستوى الشعبي القاعدي تصريحا وفي إعلام الجبهة وخطابها الرسميّ إشارة وتلميحا.

بلا شكّ لم يكن موقف الأحزاب والهيئات الإسلامية سليما ولا خاليا من التحيّز والحسد للجبهة على شعبيتها وإنجازاتها السياسيّة؛ بل كان فيه قدر واضح من الخذلان وسوء التقدير للموقف السياسيّ برمّته؛ فقد كان الإخوان العالميّون والمحلّيون برئاسة نحناح برئاسة جاب الله يرفضون تأسيس أحزاب سياسية إسلامية بحجج ومبرّرات كثيرة، ولكنهم مباشرة بعد فوز الجبهة الساحق سارعوا إلى تأسيس أحزاب بحجج ومبرّرات كثيرة أيضا.

مما شكّل تشويشا والتباسا لدى الجماهير المؤيدة والمتعاطفة مع التيّار الإسلامي، ولكن الجبهة كانت في وضع تكالبت فيه عليها كل القوى السياسيّة العلمانيّة واليسارية والوطنيّة تآمرا وكيدا وتشويها وتحريضا ودعوة إلى إسقاطها، وهو الوضع الذي كان يحتاج من الجبهة تفهّما وأناة وسعيا لاحتواء بقيّة الإسلاميين وعدم استعدائهم وإبقاء أواصر المودّة ممتدّة ومتينة وتوسيع شبكة العلاقات داخل الطيف الإسلاميّ واستثمارها إلى أقصى حدّ ممكن مثلما فعل التيار العلمانيّ واليساريّ بكفاءة ونجاح.

لقد كان الموقف متشنّجا بين الجبهة وخصومها داخل التيّار الإسلامي، وكان سوء الظن وتغليب الاتهام والأحكام المسبقة هو السائد، بينما كانت الساحة تسعهم جميعا ولكنّه غياب الرؤية السياسيّة وفقدان بوصلة الصراع في خريطة معقّدة ملغّمة ترسم خطوطها المخابرات وتشرف على ضبط إحداثياتها مخابر الصراع الفكريّ وخبراؤه، وكانت الضحيّة هو المشروع الإسلامي كلّه بين مشرّد وقتيل وسجين ومهزوم ومنسحب من أرض المعركة ومنقلب على عقبيه ومنبطح أمام جبروت العدوّ وقسوته وإجرامه.

الخطاب والأداء الميداني.. الغموض الالتباس :

ولقد كانت خطب الشيخ علي بن حاج بقدر ما تحمل من الحماسة والتحفيز على البذل والعطاء وإحياء معانٍ غائبة كتحكيم الشريعة والولاء والبراء وتبنّي قضايا الأمة في فلسطين والعراق وغيرها؛ بقدر ما كان يكتنفها غموض مقلِق حين يتحدّث الشيخ عن الجهاد والديموقراطيّة وشؤون الدولة والحكم؛ فلا يفهم المتلقّي هل يتحدّث الشيخ علي بن حاج عن مآلات مشروع الجبهة وأبعاده الاستراتيجية أم يتحدّث عمّا تعتزم الجبهة تطبيقه عند فوزها وتسلّمها الحكم؟ وهل الجبهة قد هيّأت فعلا أدوات وآليات وتصورات ومشاريع جاهزة لما تتحدّث عنه قياداتها من مستقبل مشرق للجزائر وشعبها؟ وكان الإعلام دائما يستثمر وبخبث واحترافيّة هذا الغموض والضبابيّة لمزيد من التشكيك في الجبهة ومشروعها كلّه، وكانت الجبهة في غمرة النّصر والالتفاف الشعبي حولها لا تكلّف نفسها عناء الردّ ولا التوضيح إلا قليلا، ولا ترى نفسها ملزمة بالردّ على من تصفهم بالأعداء وأكثرهم حقًّا أعداء، ولكن عددا من الأسئلة وقدرا من الحيرة والغبش كان يشكو منه أنصارها أنفسهم والمتعاطفون معها والقريبون من طرحها.

وقد كان حديث الشيخ عباسي عن إقامة الدولة الإسلامية في شتاء ١٩٩١ حلما جميلا يداعب خيالات الحالمين، ولكن الأسئلة حول مضمونه والخطّة التي وُضِعت لذلك والتحدّيات في طريق هذه الدولة وتحالفاتها وبرامجها وشكل الدولة كلّه ومصير ملايين المعارضين للجبهة وبرنامجها وأهدافها وعلى رأسها الدولة الإسلامية.. كانت أسئلة ثقيلة وضاغطة، وجدت جوابها الواقعي في أَسْر الشيخين عباسي وعلي بن حاج قبل شتاء ١٩٩١ ثمّ في الانقلاب الذي دمّر حتى مؤسّسات الدولة العلمانيّة القائمة - أو كاد - فضلا عن السماح بقيام دولة إسلاميّة.

أمّا حديث خطباء الجبهة رسميا وشعبيا عن الديموقراطيّة والجهاد فقد كان أشدّ غموضا والتباسا وارتباكا وخلطا بين ما هو شرعيّ وما هو سياسيّ، وبين ما هو واجب اللحظة وما هو من المآلات ويأخذ حكم النهايات، وهل هو تهديد وابتزاز أو أنّ الديموقراطيّة كانت سوف تُلغى حقًّا بكل مقتضياتها ومخرجاتها السياسية والاجتماعيّة ويُعلن الجهاد ضدّ من يقف في طريق الجبهة؟

---

(١) ذكر ذلك الشيخ كمال قمازي في حواره مع محمد يعقوبي صحفيّ الشروق،عدد ٢٩ جانفي ٢٠١٣ .

(٢) رسالة فصل التخالف في قضية التحالف- الشيخ أبو عبد الفتاح علي بن حاج -جريدة المنقذ لسان حال الجبهة في عدد رقم ٢٧ بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٤١١ هـ .

حرب الخليج الأولى: الاستعراض والاستفزاز

وهذا الخطاب ترتّب عنه سلوك سياسيّ ومواقف؛ لعلّ أبرزها كان المسيرة الشعبيّة المندّدة بضرب العراق من طرف أمريكا وحلفائها يومئذ، والمطالبة بفتح الأبواب للجزائريّين من أجل الجهاد نصرة للشعب العراقيّ، وكان يقود المسيرة يومئذ قادة الجبهة وعلى رأسهم الشيخان عباسي وعلي بن حاج الذي كان يلبس زيّا عسكريا. المسيرة استقبلها قائد الجيش يومها الجنيرال خالد نزّار في مقرّ وزارة الدفاع، وكان الامتعاض والرفض لسلوك الشيخ علي بن حاج بلبسه لزيّ عسكري رمزيّ تحكمه قواعد وقوانين باديا في التصريحات الرسميّة وتعليقات الصحافة، التي اعتبرته استفزازا وتحدّيا وشكلا من أشكال التمرّد على السلطة وامتهانا للعسكر وهيبتهم.

ثمّ تلا هذه المسيرة فتح التسجيل في قوائم الراغبين في الجهاد بالعراق ثم الشروع في فتح معسكرات لتدريب هؤلاء في الملاعب والقاعات الكبرى، ولم يكن الأمر في حقيقته يتعلّق بتدريب محترف عسكري وأمني، وإنما كان شكلا من أشكال استعراض القوّة وتخويف الخصوم واكتساب أنصار جدد، فلم يكن الأمر يزيد على تدريبات أوليّة وبسيطة على بعض الفنون القتالية الرياضيّة. وقد كان استغلال الجبهة للملاعب والقاعات البلدية تحدّيا صارخا للسلطة والإدارة المركزيّة، كما كان سفر الشيخين عباسي وبن حاج إلى الأردنّ والسعوديّة والعراق في رحلات تتعلّق بالوساطة في حرب الخليج، ولقاؤهما لعدد من الرؤساء والوزراء تجاوزا لا يمكن أن يقبل به النظام الجزائريّ، الذي أسرّها في نفسه وأضافها لقائمة غير قصيرة من الأحداث والمواقف التي برر بها الانقلاب لاحقا، وتسويق فكرة أن الجبهة حزب انقلابيّ لم يكن يراعي القوانين والأعراف السياسيّة ولا يعترف بالتعدّدية والتداول على السلطة وأنّه يتبنّى العنف في فرض قناعاته.



الشيخ علي بن حاج مرتديا لباسا عسكريا مع قيادات الجبهة في مسيرة نصرة العراق

وهنا أيضا كان الاغترار بالكثرة والحشود البشريّة والالتفاف الشعبيّ حول الجبهة، وغياب الرؤية والاستراتيجيّة، سببا لكلّ هذه الأحداث التي دفعت خصومها وأعداءها في الداخل والخارج للوقوف صفّا واحدا في وجه وصولها إلى السلطة بأي ثمن، ولو كان الانقلاب والكفر بالديموقراطيّة نفسها وقتل مئات الآلاف من الجزائريّين.

لقد كان غريبا حقّا ألّا يتفطّن قادة الجبهة أن سلوكاتهم ومواقفهم السياسية وطريقة إدارتهم للصراع - بصرف النّظر عن فعاليته من عدمها- كانت ستدفع السلطة والأحزاب العلمانيّة واليساريّة والنقابات والعسكر ومليشيا الإعلام وطابور فرنسا الخامس - الذي كان في أوج هيجانه وتنسيقه مع الإدارة الفرنسية في تلك الفترة - إلى الذهاب بعيدا في ردّة فعلهم، وكان غريبا ألّا يكون لدى الجبهة أيّ خطط وبدائل جاهزة لمثل ذلك، بل كانت كلّ الدلائل والقرائن تشير إلى طمأنينة الجبهة وقياداتها وإيمانها بتحقيق النّصر قريبا جدّا وأنّ الطريق إلى البرلمان والحكومة ثمّ إلى الرئاسة كان سالكا لا يتهدّده شيء.

استعداء واستفزاز العسكر:



كانت خطابات الجبهة تتهجّم بشكل سافر على الجيش وتتّهم ضبّاطه بالفساد والعمالة والخيانة، وتتوعّدهم بالعقاب والمحاسبة مباشرة بعد وصولها إلى السلطة. وقد كان الضبّاط المسمَّوْن ضبّاط فرنسا[٣] ومن يدور في فلكهم ووقع في أحابيلهم حقًّا فاسدين وعملاء وخونة، وقد بيّنت الأحداث ذلك بما لا يدع مجالا للشكّ. ولكن ..

هل كانت الجبهة تملك فعلا أن تحاسب هؤلاء وتعاقبهم؟

هل كان الضبّاط المتعاطفون مع الجبهة أو المتصالحون مع المرجعية المتمثلة في الإسلام والعربيّة والانتماء الحضاري للأمّة قادرين أن يكونوا بديلا لهؤلاء الفاسدين والعملاء؟ هل كان عددهم كافيا؟

هل كانوا قريبين من مراكز القرار ومواقع التأثير المفصليّة في الجيش؟هل كانوا ينسّقون مع بعضهم ويعدّون البدائل والخطط؟ بل هل كانوا يعرفون بعضهم أصلا؟ ثمّ قبل ذلك هل كان لدى الجبهة خطّة واقعيّة للتعامل مع العسكر وتعقيدات وتشابك العلاقات والمصالح والولاءات داخله؟

لقد اتّضح بعد الانقلاب أنّ الأمر كان خطابا مجرّدا من كلّ أسباب القوّة، وأنّ هؤلاء الضبّاط أنفسهم الذين تهجمت عليهم وهددتهم الجبهة كانوا هم سبب استئصالها، وكانوا أكثر من قيادتها دهاء وتخطيطا وأخذا للصراع بجدّية وتمكّنا من أسباب النصر والغلبة، ولو اعتمد ذلك على دعم أجنبيّ ومكر وخبث استخباراتيّ.

لقد كانت الجبهة تتعامل مع العسكر بسذاجة وسطحيّة للأسف الشديد. كانت تدفعهم بضراوة واستفزاز لحرب معها، لم تعدّ لها قطعة سلاح ولا طلقة رصاص ولا تمرّدا شعبيا ولا عصيانا مدنيّا ولا تحالفات قويّة ولا دعما أجنبيّا ولا خطّة أمنيّة. كأنّ التهديد والوعيد وحدهما كانا كافيين لردع القتلة والمجرمين أو هروبهم من المواجهة أو انسحابهم من المشهد!

لم يكن العسكر ليسمحوا للجبهة بالمرور حتى لو كان خطابها أكثر عقلانيّة وهدوءا وانضباطا بالأعراف السياسية؛ ولكن المشكلة تكمن أن الجبهة كانت تستفزّ أعداءها وتقرع طبول الحرب في وقت لا تفكّر فيه بالحرب ولا تعدّ لها عدّتها، فكان الأقرب للمنطق أن يكون خطاب الجبهة وشعاراتها مناسبا لإمكانياتها ومواردها وألّا تنجرّ لمساحات من الصراع العنيف جدّا، بينما هي غافلة تماما عن تبعات الحرب التي أوقدتْ الخطابات والشعارات من طرفي الصراع نارها[٤] .

لقد كان سلوك العسكر متوقّعا ومفهوما جدّا وربّما مبرّرا بشكل أو بآخر من وجهة نظر كثيرين، لكن الغريب والغامض وغير المفهوم ولا المتوقّع هو ردّ فعل الجبهة؛ أوّلا عند اعتقال قياداتها وفضّ اعتصامات الإضراب السياسيّ، وثانيا عند حدوث الانقلاب، رغم أنّ الأوّل كان منذرا بالثاني ومؤشّرا قويّا على إمكانيّة حدوثه.

---

(٣) هم العسكريّون الذين فرّوا! من الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة الجزائريّة في السنوات الأخيرة منها، وعددهم بحسب العقيد الطاهر الزبيري في مذكراته يقارب ٢٠٠ بين ضابط وضابط صفّ.

(٤) حاول عبد القادر حشاني ومجلس الشورى المنبثق عن مؤتمر الوفاء بباتنة استدراك الوضع، ولكن العسكر والمخابرات كانوا قد اتّخذوا قرار تعفين الوضع والذهاب نحو الصدام واستئصال الجبهة من المشهد السياسي والاجتماعيّ، وقد تحدّث العقيد محمد سمرواي عن ذلك بإسهاب في كتابه: الإسلاميّون والعسكر.

الدولة العميقة :

كانت تجربة رؤساء بلديات الجبهة ثريّة وصعبة، وكان من أشكال ثرائها أنّها هيّأت للجبهة كحزب سياسيّ يعتمد سياسة المغالبة والمطالبة فرصة للتعرّف على شبكة العلاقات والمصالح والولاءات داخل الإدارة الجزائريّة في مفصلين من أهمّ مفاصلهما: البلدية والولاية، مع ما تتيحه رئاسة المجلسين البلدي والولائيّ من تعامل مع الأمن والولاة ورؤساء الدوائر والمصالح الحيوية في المؤسّسات الكبرى كسونلغاز، ومخالطة الأعيان والأثرياء ومسؤولي الأحزاب السياسية وشيوخ الزوايا الصوفية والنقابات والمنظمات الشعبية؛ كالشبيبة والنساء والمجاهدين وغيرهم، وحتى الإعلاميين في المدن الكبرى كالعاصمة ووهران وقسنطينة، وكانت هذه الأطراف هي التي تشكّل الدولة العميقة في الجزائر منذ الاستقلال تقريبا على تفاوت في أهمّيتها وقوّة تأثير كلّ واحدة منها.

لقد كان مفهوم الدولة العميقة غير مطروق بنفس الوضوح والقوّة التي نتحدّث بها اليوم عنه، ولكن شبكة العلاقات والمصالح والولاءات كان الحديث عنها شائعا، وكانت الجبهة تعاني من آثارها بشدّة، وكان أعضاء المجالس البلدية والولائية التابعين للجبهة يعانون من تواطؤها ومكرها وتعطيلها للمشاريع وترويجها للشائعات وتسريبها للمعلومات أشدّ العناء، غير أنّ ذلك كلّه لم يجعل الجبهة تنتبه لخطورة (الدولة العميقة)، وتستثمر في تناقضاتها أو تحاول اختراقها أو تضع خطّة لفهم تركيبتها وتفكيك بنيتها نظريا على الأقلّ من أجل تحييدها أو إضعافها أو التحسّب لما يمكن أن تفعله في ظروف استثنائية مثل التي حدثت بعد الانقلاب.

كانت مكونات الدولة العميقة المذكورة آنفا لا تعني في الغالب للجبهة إلا جزرا منعزلة عن بعضها، ولم تكن الجبهة تدرك خطورة شبكة العلاقات والمصالح والولاءات، ولا تضع خططها أصلا وفق هذا المنظور، مع أنّها كانت تتعامل بحذر وأحيانا بذكاء مع كلّ مكوّن على حدة ولكنها كانت تفتقد (التفكير المنظوميّ) الذي يجعلها تتعامل مع (المُفرَد) باعتباره جزءا من (منظومة) وهو ما يعطي للتعامل معه قوّة وتأثيرا ويجعل الجبهة في موقع قوة وتقدّم مقارنة مع خصومها وأعدائها.

> إنّني إذ أتحدّث عن هذه الثغرات والأخطاء والمقاتل في أداء الجبهة أؤكّد بكلّ وضوح أنني أتحدّث عن الخطاب والأداء الرسميين وعن المواقف المفصليّة وعن دوائر صناعة القرار والتأثير في مؤسسات الجبهة، وليس عن الأفراد من أعضائها وهم كثير جدّا الذين كان فيهم من الأذكياء والدهاة وذوي النباهة والفراسة السياسيّة والقدرة على الاستشراف والكفاءة العلميّة ما يؤهلهم لأداء أدوار خطيرة، كانت ستقفز بأداء الجبهة خطوات عملاقة إلى الأمام لو أتيحت لهم الفرصة، وقد كان الفريق الذي تولّى القيادة بعد مؤتمر الوفاء بباتنة مثالا واضحا على ذلك، وكان على المستوى الولائي والبلديّ رجال وشباب بالمستوى نفسه، ولكن الأمور كانت تسير بسرعة كبيرة لا تسمح بالتوقّف وسط ذلك الجوّ المشحون والمتوتّر لإعادة القراءة والتقييم وضبط البوصلة ومراجعة الخطاب وتصحيح الأداء وإعادة النظر في قائمة الأصدقاء والحلفاء والخصوم والأعداء، وهو ملمح سأشير إليه في المقالات اللاحقة بإذن الله.

كما أنّني أذكّر بأنّ مسيرة الجبهة لم تكن كلها أخطاء وهزائم ونكسات وسوء تقدير ولكنّني تعمّدت تقديم النقد على قسوته وشدّته، وتأخير الكتابة عن الإنجازات والنجاح والمساحات التي حقّقت فيها الجبهة تقدّما لم تحرزه الحركات السياسيّة الإسلاميّة قبلها.

وللحديث بقيّة ...

تنظيم الدولة الإسلامية بأعين استخباراتية

م. أحمد مولانا



بعيدا عن تناول المشاكل الشرعية والفكرية والمنهجية والسياسية لدى تنظيم الدولة الإسلامية، فإن من المهم تقديم قراءة موضوعية لتجربة التنظيم وما مثله من خطورة على الغرب خلال مرحلة بزوغ نجمه إثر سيطرته على الموصل عام ٢٠١٤. وما تلا ذلك من إعلانه تأسيس" خلافة" بايعته عليها عدة تنظيمات ومجموعات جهادية.

لن أقدم في هذا المقال قراءتي الخاصة لتجربة التنظيم، إنما سأقدم قراءة أحد أبرز قيادات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "مايكل موريل" في كتابه (الحرب العظمى في زماننا- حرب السي آي إيه ضد الإرهاب من القاعدة إلى تنظيم الدولة).

خدم "مايكل موريل" ضمن صفوف السي آي إيه ٣٣ عاما، وارتقى في المناصب حتى وصل إلى منصب (نائب مدير الوكالة) لمدة ٣ سنوات في الفترة من مايو ٢٠١٠ إلى أغسطس ٢٠١٣، نشر موريل النسخة الأولى من كتابه عام ٢٠١٥. ثم نشر الطبعة الثانية عام ٢٠١٦ مضيفا إليها مقدمة عرض خلالها تقييما موضوعيا للتنظيم، ونظرا لأن الكتاب لم يترجم للعربية بعد، فمن المفيد إتاحة ذلك التقييم مختصرا للقراء بالعربية مع الإبقاء على التوصيفات والمصطلحات التي استخدمها "موريل" في كتابه.

في مطلع المقدمة تناول "موريل" أبرز الحوادث التي نفذها التنظيم ضد أهداف أجنبية وهى :

١- إعلان فرع التنظيم بسيناء في أكتوبر ٢٠١٥ مسؤوليته عن تفجير قنبلة على ظهر طائرة رحلات روسية أقلعت من مطار شرم الشيخ، مما أسفر عن مقتل ٢٢٤ شخصا، وهى الخسارة الأكبر عدديا في حادث سقوط طائرة بانفجار قنبلة منذ سقوط طائرة بان أميركان عام ١٩٨٨ فوق لوكيربي بإسكتلندا .

٢- تخطيط قيادة التنظيم في سوريا وإشرافها على تنفيذ هجمات باريس في نوفمبر ٢٠١٥ مما أسفر عن مقتل ١٣٠ شخص، وهو الهجوم الأكبر في غرب أوربا منذ تفجيرات مدريد عام ٢٠٠٤، والهجوم الأول الذي ينفذه التنظيم بغرب القارة الأوربية.

٣- عقب شهر من هجمات باريس نفذ شخصان متأثران بتنظيم الدولة هجوما في سان بيرناندينو بكالفورنيا أسفر عن مقتل ١٤ شخصا ، وهو الهجوم الأكبر من جهة عدد الضحايا في أميركا منذ هجمات سبتمبر.

٤- الهجوم على مطار بروكسل ومحطة مترو أنفاق ببلجيكا في مارس ٢٠١٦ مما أسفر عن مقتل ٣٢ شخصا .

تلك الحوادث الأربعة وقعت خلال ٦ شهور فقط، وهو معدل سريع جدا لتنفيذ العمليات لم يصل له تنظيم القاعدة في أوج نشاطه.

عقب استعراض الحوادث السابقة أكد "موريل" أن طبيعة وأهمية تهديد تنظيم الدولة تأتي من أنه خصم لم تسبق مواجهة شبيه له من قبل، فالتنظيم يعد بمثابة (مجموعة إرهابية ، ودولة ، وحركة ثورية سياسية) .

مجموعة إرهابية:

تمثل تهديدا للأمن الأمريكي، سواء بشكل غير مباشر من خلال إلهام التنظيم للعديد من الشبان والشابات الأمريكان ليكونوا ذئابا منفردة، فهناك الآلاف من الأمريكيين المتعاطفين مع التنظيم، حتى أن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي فتح قرابة ١٠٠٠ تحقيق بخصوص نشاطات لإرهابيين محتملين على الأراضي الأمريكية.

وأيضا يمثل التنظيم تهديدا مباشرا لأمريكا من خلال قدرته على تجنيد عناصر أوربية عبر ملاذاته الآمنة في العراق والشام، ودفعهم للسفر إلى أمريكا لتنفيذ عمليات مثلما فعل في هجمات باريس.

فما الفرق بين التهديد المباشر والتهديد غير المباشر الذي يمثله التنظيم على أمريكا؟

يمثل تكتيك الذئاب المنفردة خطرا كبيرا إلا أنه يسفر غالبا عن عدد قليل من الضحايا، مثلما حدث في تفجير ماراثون بوسطن عام ٢٠١٣ والذي أسفر عن ٣ قتلى، أو في إطلاق النار بقاعدة (فورت هود) عام ٢٠٠٩ والذي أسفر عن سقوط ١٣ قتيلا، بينما الهجمات المعقدة والمتزامنة التي تشرف على تنفيذها التنظيمات المتطرفة تسفر عن عدد كبير من القتلى كما حدث في هجمات باريس (١٣٠ قتيلا) أو هجمات لندن عام ٢٠٠٥ (٥٦ قتيلا) أو هجمات سبتمبر نفسها التي أسفرت عن قرابة ٣ آلاف قتيل.

* * *

شبه دولة:

فهو يمثل دولة بكل ما في الكلمة من معاني، ولكن ينقصه أمر واحد، أنه لا يحوز اعترافا خارجيا، ولا يقيم علاقات مع الدول الأخرى. ولكنه يمتلك هيئة تنفيذية، فلديه جيش، وقوى أمنية، ومنظومة قضائية، ويقدم خدمات مجتمعية، ويعتني بالفقراء ، ويجبي الضرائب ويوزع عائداتها.**فما المشكلة التي يمثلها التنظيم بكونه شبه دولة؟**

تتمثل المشكلة في أمرين:

- أنه يستخدم كافة الموارد المتاحة تحت يده بمناطق سيطرته في مواجهة خصومه، فيمكنه على سبيل المثال استخدام المعامل الكيميائية لجامعة الموصل في تصنيع المفرقعات والأسلحة الكيميائية.

استقلالية التنظيم وترسيخ أقدامه في مناطق سيطرته تجعل استئصاله أكثر صعوبة.

- وكدولة يمثل التنظيم خطرا إضافيا على استقرار المنطقة، إذ يساهم في اشعال صراع طائفي محتدم في منطقة تمد العالم بثلث احتياجاته من النفط، كما يمثل خطرا على أقرب أصدقاء أميركا ألا وهى إسرائيل، فضلا عن خطورته على دول الخليج التي تمثل حاجزا أمام نزعات الهيمنة الإيرانية.

* * *

حركة ثورية سياسية:

فالتنظيم نال عدة بيعات من مجموعات متطرفة عبر العالم، مما يجعل تلك المجموعات تتبنى أهداف التنظيم وتنتقل من الاهتمام بمشاكلها المحلية إلى مشاركة التنظيم طموحه بتأسيس خلافة إسلامية توسعية تحكم أتباعها بتعاليم دينية، فضلا عن توجيه تلك المجموعات للمشاركة في الأحداث العالمية. وهو ما يتضح في حادثة إسقاط "ولاية سيناء" لطائرة روسية.

ويؤكد "موريل" أن التنظيم اكتسب ولاءات بصورة أسرع من تنظيم القاعدة سابقا، ففي خلال سنتين فقط نال التنظيم بيعات من مجموعات مسلحة في ٢٥ بلدا ، وتسعى تلك المجموعات لقتل الأمريكيين وانتزاع السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي، حتى أن ليبيا التي تبعد نسبيا عن معاقل التنظيم في العراق يتواجد بها ما بين ٤ إلى ٦ آلاف من عناصر التنظيم يتدربون في معسكرات ويخططون لشن هجمات في شمال أفريقيا وأوروبا. (وذلك بالطبع قبل أن يتعرض التنظيم لضربات قاصمة بليبيا).

ويضيف "موريل" أنه لإضعاف التنظيم وهزيمته لابد من القضاء على قادته في ساحة المعركة، فضلا عن تقليص ملاذاته الآمنة، وهو ما يحتاج استخبارات جيدة وعمليات عسكرية تعتمد على المعلومات الاستخبارية. فضلا عن أهمية إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ومعالجة الإقصاء والتهميش الذي يتعرض له السنة في العراق.

هذا الموجز التقييمي الذي قدمه "مايكل موريل" لخطورة التنظيم في أوج بزوغ نجمه، يمثل نموذجا توضيحيا لكيفية حرص عناصر الاستخبارات على تكوين تصور دقيق للخصوم بناء على المعلومات ورصد الأحداث ، مما يساعدهم على وضع تصورات دقيقة وخطط فعالة لكيفية التعامل مع التحدي الذي يمثله هؤلاء الخصوم، لا كما نرى في بعض قطاعات الحركة الإسلامية من الاعتماد في قراءة المشهد على تصديق الشائعات والأكاذيب، مما يسفر عن بناء تصورات مغلوطة عن الواقع، يستتبعها بشكل تلقائي إخفاق في التعامل مع التحديات التي تفرضها الأحداث.



هكذا اخترق النظام السوري فصائل الثورة

عبدالغني مزوز

تُصنف أجهزة المخابرات السورية كإحدى أكثر الأجهزة الاستخباراتية رعبا ونفوذا، وأقدرها على اختراق الكيانات المعارضة ومراقبة أنشطتها، وتنقسم المنظومة الاستخباراتية السورية إلى أربعة أقسام أو شعب وهي

1. جهاز المخابرات العسكرية أو الأمن العسكري، ويتبع لها عدد من الأفرع، أهمها فرع فلسطين سيء الصيت
2. وجهاز المخابرات العامة (أمن الدولة) بأفرعه المتعددة؛ لعل من أشهرها الفرع الخارجي (٢٧٩) وفرع المعلومات المتخصص في مراقبة الكتاب والصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة.
3. وجهاز الأمن السياسي ثم جهاز المخابرات الجوية.

هذه الترسانة المعقدة والموسعة الصلاحيات من المؤسسات والأجهزة، عملت على مدار سنوات حكم آل الأسد على إبقاء النظام الطائفي بمنأى عن أي تهديد قد يمس النظام ورموزه، سواء كان هذا التهديد حراكا شعبيا أو معارضة سياسية أو عسكرية، ولذلك كان دوما لهذه الأجهزة دور كبير في إخماد الحركات المعارضة وكشف المحاولات الانقلابية، فشعبة المخابرات الجوية مثلا كان لها دور في إنهاء ثورة ١٩٨٢.

مع انطلاق الثورة السورية في ٢٠١١ راهن النظام السوري على منظومته الاستخباراتية المتمرسة على أساليب التجسس والاختراق وجمع المعلومات خلال الحروب والنزاعات التي كانت سوريا طرفا فيها؛ راهن عليها في متابعة تفاصيل الحراك الثوري واختراق دوائره الضيقة وتصفية قادته، والكشف عن شبكة علاقاته، وقد أحرز في هذا السياق نجاحات كثيرة، بدءا من اختطاف المقدم حسين هرموش أول الضباط المنشقين ومؤسس لواء الضباط الأحرار إلى الآن؛ حيث أظهرت معركة حلب قبل عام تقريبا أن النشاط الاستخباراتي لنظام الأسد مازال فعالا ويضطلع بأدوار حيوية في الحرب ضد قوى الثورة والمعارضة.

الاختراق التقني

لقد استطاعت المخابرات السورية اختراق الثورة وفصائلها وشخصياتها القيادية عبر عدة أساليب وطرق، تتراوح بين البدائية والمتطورة جدا، وسنعرض في هذا المقال بعضا منها.



رغم أن النظام السوري لا يمتلك تكنولوجيا متقدمة في مجال التجسس والمراقبة الرقمية، إلا أنه تمكن من توظيف الخبرة التقنية لدى وحداته المتخصصة في هذا النوع من العمل الاستخباري، ومع وجود شركات تكنولوجية رائدة في مجال برمجيات التجسس وتقدم خدماتها لمن يدفع بغض النظر عن هدفه من امتلاكها كما أظهرت وثائق شركة hacking team المسربة، حيث قدمت الشركة لعدد من الدول العربية برمجيات متطورة سهلة الاستخدام تتيح التجسس ومراقبة الأشخاص والكيانات بحرفية عالية، وإن كان زبون هذه الشركات مشمولا بعقوبات أممية فإنها تحتال على القيود وتوصل منتجاتها إليه بسهولة وأمان كما كشف عن ذلك الوثائقي الذي عرضته الجزيرة عن هذا النوع من التجارة الرائجة (١)

وفي نهاية عام ٢٠١٦ داهمت الشرطة الإيطالية مقر شركة AREA وصادرت ٨ ملايين يورو حصلت عليها الشركة من المخابرات السوري بعد ما باعت لها نظامـا متطورا لرصـد واعتراض المكالمـــات في البلاد كلها (٢)

كشفت الوثائق التي هربها المنشقون عن الأفرع الاستخباراتية المختلفة للنظام السوري، أن هـذا الأخير قد نجح فعلا في اختراق الأجهزة الشخصية للثوار وتابع من خلالها محادثاتهم ورسائلهـــم، فالنظام مثلا كان على علم بكل الرسائل النصية التي بعثها المقدم حسين هرموش وتلك التـــي وردت إليه، وهويات الأشخاص الذين كانوا على تواصل معه، كما أوصلت المخابرات السورية إلـى هرموش عبر العميل الذي كان يرافقه كمبيوتر محمول زرعت به شرائح تنصت (٣) ، الكم الهائل من المعلومات التي اتاحتها المراقبة اللصيقة للمقدم هرموس هي التي أدت فـــي النهايـــة اختطافــه وإرجاعه إلى دمشق في أول انكشاف أمني صارخ للثورة السورية .

منظومة الاتصال التابعة للثوار وفصائلهم كلها تعتمد على الأدوات التقنية الحديثــة؛ من أجهـــزة كمبيوتر وهواتف ذكية وتطبيقاتها المتنوعة التي تُعد بالآلاف ما يعني أن هناك الآلاف من إمكانيــات اختراق هذه الأجهزة، ومن ثم النفاذ إلى عمق البنية التنظيمية للفصائـــل ونسفهـا مـــن الداخـــل، وهذا ما حصل في الشهور الأخيرة عندما نشرت جهات مجهولة تسجيلات صوتية منتقـــاة لمكالمـــات جرت بين قادة الصف الأول في هيئة تحرير الشـــام، وتحـــدث بعض المطلعـــون أن أجهزة الاتصـــال اللاسلكية التي تستخدمها الهيئة في التواصل كانت مخترقة.

يحب بعض الثوار توثيق حشودهم العسكرية ولحظات المعارك بهواتفهم المحمولـــة، وعند ظهـور أي من قادتهم لإلقاء كلمة وسط تجمعاتهم تظهر عشرات الهواتف الذكية وهـــي تحاول التقاط الصور وتوثيق اللحظة، وهي عادة غريبة في مكان يُفترض فيه الحيطة والحذر حيث يسعى خصـوم الثورة على مدار الساعة إلى التقاط أدنى معلومة قد توصل إلى مقـرات الثوار وقادتهم.

والطريـف أن ألمانيا قد حظرت على نوابها ومسؤوليها استخدام بعض أنواع الهواتف الذكيـــة لإمكانية اختراقها، بعد أن كشف سنودن أن هاتف انجيلا مركل كان مخترقا هي و٣٤ من قادة وزعماء دول العالـــم، بـل إن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما صرح بأنه "لا يستخدم التكنولوجيا الذكية لأسباب أمنية"، بينما الثوار ومسؤولوهم ما زالوا يعتمدون على هذه الهواتف وتطبيقاتها في التواصل وإدارة شؤون فصائلهم.

١) قناة الجزيرة، تحقيق استقصائي: تجار التجسس، https://www.youtube.com/watch?v=GQfURuWjgPk

٢) نفس المصدر



الإعلاميون و الناشطون

كان للناشطين دور كبير في إيصال صوت الثورة السورية إلى العالم، ونقل صورة ما يرتكبه النظام السوري من جرائم وحشية ضد الأبرياء العــزل، ولا زال عشرات منهـم يقومون بهذا الدور بكل شجاعة وحرفية، ولما يحظى به الناشطون أو المواطنون الصحفيون من احترام بين الفصائل الثورية وعامة الناس فإن النظام السوري عمل على تجنيد ناشطين وزراعتهم فــي الوسط الثــوري ليضعــوه في صورة ما يجري هناك، ويرسلوا إليه إحداثيات المواقع العسكرية وتحركات الثوار.

الناشط هو ذلك الشخص الذي يحمل أحدث أجهزة الاتصال من هواتف ذكية وكمبيوترات وكــاميرات من مختلف الأحجام والأنواع، وبإمكانه أن يصور متى وأين شاء، ويدخل المقرات ويلتقي بالثوار ويجري محادثات مع زعمائهم ويلتقط الصور لهم، وينغمس وسط حشودهــم بمعــداته دون أن يثير أيــــة شكوك. وفي غياب أي قانون أو ميثاق شرف يؤطــر عمــل الناشطيـــن فإنــه من الصعوبة بمكــان مسائلتهم والتحقيق معهم دون أن يستتبع ذلك بعض الاستنكــار والفزعــة مــن زملائهــم في "المهنة".

كشف احتلال حلب من قبل قوات النظام والميلشيات المساندة لها حجم اعتماد النظام علــــى خدمات "الناشطين المزيفين" في تأمين المعلومات، ووضع قوات النظام في صورة مــا يجـري فـــي الجانب الذي تسيطر عليه الفصائل المسلحة، ومع تقدم ميلشيات النظام في أحيــاء حلب واقتـراب الحسم لصالحها، عرفت حلب هجرة شبه جماعية لمن يسمـــون بالناشطيــن اتجاه الجانب الـذي تسيطر عليه النظام إيذانا بانتهاء مهمتهم في حلب .

عدد من الناشطين غادروا المناطق المحررة باتجاه المناطق التي يسيطر عليها النظـــــام، مثل الناشطين نعيم خواجكي وبشار نحال وكانا يعملان كمصورَين لدى "لواء أحرار سوريا" الذي كان مقاتلوه ينتشرون بشكل رئيسي في أحياء حلب القديمة ومحيط القلعة وفي حـــي باب الحديد، وغادر الناشط والإعلامي في قناة "حلب اليوم" أحمد مصطفى باتجاه قـــوات النظام وكان هذا الأخير دائم التردد على مقرات الثوار في حلب وأجرى كثيـرا من اللقـاءات مع قادتهم. والتحق أيضا بمناطق النظام الناشط عامر أبو شان وكان يرافق أطقم الدفـــاع المدني ويصور المواقع التي تتعرض للقصف. هـــــذه عينات فقط وإلا فهنـاك الكثير مـن الناشطين الذين التحقوا بالنظام وآخرون ما زالوا على رأس عملهم.

مكمن الخطورة أن هؤلاء الناشطين يتحركون بحرية في المناطق المحررة، ويلتقطون الصور، ويدخلون المقرات والمواقع الحساسة، ويرافقون حشود الثوار ويوثقون حركتهم بمقاطـع الفيديـو، ويستعملـون الهواتــف الذكيــة وغيرهـا مـن الأجهـزة القـادرة علـى إرسـال الإحداثيات وتحديد المواقع بـــدقة.

من هنا تشتد الحاجة إلى إحداث هيئات متخصصة فـــي تنظيـم وتأطير النشاط الإعلامي للأفراد ومراقبة أدائهم داخل المناطق المحـــررة، وإقـــرار آليات للتحقيـق والمحاسبـة، والحد من استعمال التكنولوجيا الذكية قـــرب المقرات والمواقع ذات الطابع العسكري، فكل دول العالم تحظر تصـــوير مواقعها الحيوية دون إذن مـــن الجهـات المختصـة





الانشقاقات المرتبة

لا يكاد يعلن ضابط أو إعلامي أو سياسي أو حتى إداري انشقاقه من نظام بشار الأسد حتى يجد الطريق معبدا إلى أعلى المناصب في مؤسسات الثورة وفصائلها، ظاهرة غريبة جدا والأغرب منها أن من خرجوا من سجون النظام بعد سنوات من معارضتهم له وسعيهم لإسقاطه حتى قبل أن يحل الربيع العربي على سوريا اتهموا بالعمالة للنظام وأن هذا الأخير أطلق سراحهم من سجونه حتى يكونوا سندا له في إجهاض الثورة وإفشالها. ولذلك فرياض حجاب وفراس طلاس وجهاد مقدسي المنشقون حديثا عن النظام تبوؤوا مناصب مؤثرة في هيكلية المعارضة السياسية، وأصبحوا في عرف البعض ثوارا أقحاح لا يُشك في نزاهتهم وإخلاصهم، بينما الإسلاميون الذين ثاروا على النظام منذ عقود وزج بهم في سجونه وتعرضوا هناك لأفظع أنواع التعذيب ثم خرجوا بعد الثورة يشار إليهم في أكثر من مناسبة بأنهم عملاء للنظام استخدمهم لإعطاء الثورة صبغة جهادية!

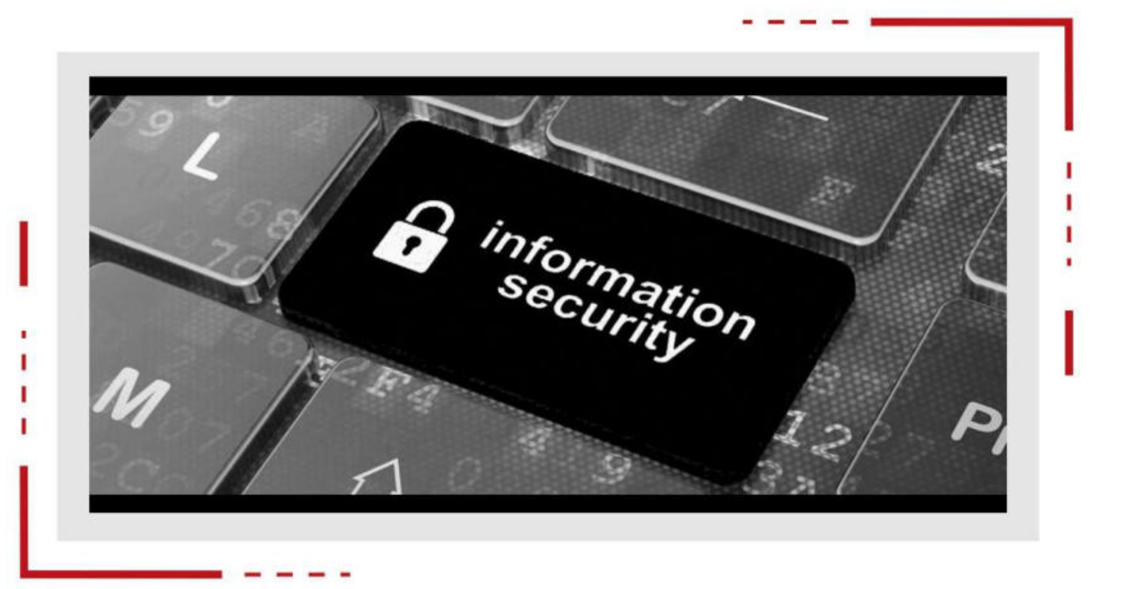
الاحتفاء بالمنشق إلى الدرجة التي توضع فيها مقاليد العمل الثوري في يده؛ هو كل ما يحتاج إليه نظام بشار الأسد حتى يرتب انشقاقات وهمية تتيح له زرع جواسيسه في عمق الثورة. وبإمكان هؤلاء المنشقين أو "المندوبين" ممارسة مهامهم بكل أريحية،كإرسال تقارير مفصلة عن وضع الثوار وتسليحهم وانتشارهم وعلاقاتهم وإثارة مكامن الخلاف فيما بينهم وغيرها من المهام. وهناك حالات استطاع فيها هؤلاء تشكيل أجسام سياسية وعسكرية محسوبة على الثورة والمعارضة لكن ولائها للنظام الطائفي لم ينقطع يوما، ألا تصنف مثلا منصة موسكو والقاهرة على المعارضة السياسية وشاركت في صناعة قراراتها، بل إن منصة قاعدة حميميم العسكرية الروسية تُحشر ضمن أطياف المعارضة السياسية.

هناك العشرات من الحالات التي عاد فيها المنشقون إلى وظائفهم الأصلية سواء في السلك العسكري أو المجال الإعلامي أو السياسي بعد انتهاء مهماتهم داخل معسر الثورة، فمثلا عاد الإعلامي الكردي دلبرين موسى والتحق بوظيفته كمعد للبرامج في التلفزيون السوري الرسمي، بعدما عمل لفترة في إعلام الثورة واحتك بقادتها وشارك في كثير من الفعاليات والنشاطات الثورية. كما عاد نزار السعدي الإعلامي السابق في قناة الدنيا التابعة للنظام إلى دمشق، واشتغل السعدي خلال فترة انشقاقه في عدد من المؤسسات الإعلامية المؤيدة للثورة ولم ينس وهو يعود إلى معسكر بشار الأسد أن يصحب معه وحدات تخزين وأقراص صلبة سرقها من المؤسسات التي عمل بها.

طبعا ليس كل منشق هو عميل مفترض، لأن المنشقين كانوا ولا زالوا من أعمدة الثورة، وأبلـوا فيهـا بلاء حسنا كما أبلى غيرهم، لكن أن تُشرع أمامهم أبواب المناصب المؤثرة مع أولـى خطواتهـم فـي معسكر الثورة فهـذا مناقض لأبجـديات العمـل الثـوري والحس الأمنـي على حـد سـواء.

عانت الثورة السورية من فداحة الانكشاف الأمني منذ انطلاقتها في مارس ٢٠١١، ودفعت جـراء ذلك ثمنا باهظا، تمثل في استهداف قادة كبار من وزن عبد القادر صالح وأبو عمر سراقب وزهران علـوش وأبو يحيى الحموي وأبو الفرج المصري والعشرات غيرهم، كما خسرت الثورة جبهـات ومعـاقـل مهمة كمدينة حلب التي يتواجد بها لحظة استسلامها حوالي ٤٠ ألف مقاتـل نصفهم عاد إلـى مناطق النظام، ومخزون من المؤن والعتاد يكفي للصمـود لثلاث سنـوات مـن الحصـار حسـب عبد الرحمن الأسيف القيادي السابق في لواء التوحيد، وكان لاختراق صفوف الثوار وغرف عملياتهـم دور كبير في معظم النجاحات التي أحرزتها قوات النظام إضافة إلى العوامل الأخـرى المعروفـة كالدعم الروسي والايراني.

وبالتالي من الضروري إعادة تقييم الوضع الأمني للثورة وتحصين بنياتها ومؤسساتها مـن الاختراق عبر استحداث جهاز استعلامات قوي قادر على جمع المعلومات وملاحقـة الجواسيس، وأيضـا الحد من الاستخدام المفرط للتكنولوجية الذكية في المهمات الحساسـة وابتكـار منظومـة بديلـة للتواصل حتى وإن كانت بدائيـة ما دامت ستحـرم العدو مـن أهم المناهل التـي يتزود منهـا بالمعلومات والمعطيات.



مقاومة الشعوب (٥)

إشعال الثورة

د. عمرو عادل

تحدثنا في المقالات الأربع السابقة عن المرحلة الأولى من بناء التنظيمات الشعبية والأهداف المتعلقة بهذا البناء، وفي المقال الأخير عن بناء منظومة للدفاع الشعبي،وهي الهدف الرئيس من بناء التنظيمات الشعبية والقيادات الجماهيرية. ونحتاج لوضع نقاط مختصرة للمقالات السابقة قبل الحديث عن مؤشرات اكتمال منظومة المقاومة التي ينبغي أن تكون علامة للقيادات الميدانية لتنظيم التحرك الثوري.

النقاط الرئيسية من المقالات السابقة

١ مرحلة تمهيد الأرض للمقاومة وتتلخص في تحديد أو محاولة بناء قيادة معلنة تكون هي المتحكمة في الإيقاع العام، وتدرك مراحل تطور العمل المقاوم وقادرة على الدفاع عن فكرة المقاومة وحمايتها، وهذه تحتاج إلى قدر عال من الثقة بين القوى الصلبة والقوى المؤيدة للثورة من ناحية والقيادة من جهة أخرى.

٢ تمهيد الأرض يحتاج إلى تحديد وتقسيم الجماهير طبقا لانتماءاتها

- القوة الصلبة للثورة
- القوى المؤيدة للثورة
- القوى الشعبية السائلة
- القوى المنتفعة بالفساد
- القوة الصلبة للثورة المضادة

فيجب أن يكون هناك خطاب مختلف من القيادة لكل من هذه القطاعات؛ حيث يكون عدائيا واضحا للكتلتين المعاديتين للثورة بشكل حاسم، وخطابا تحريضيا حاسما جامحا للقوى التابعة للثورة، وخطابا تبشيريا للقطاعات الشعبية،ويجب أن تؤمن كل القوى بصدق وإصرار القيادة، وهذا يعتمد على قدرة القيادة على إثبات ذلك،كما يجب على قوى الثورة التفرقة بين خطاب القيادة للقطاعات المختلفة حتى لا تختلط الأوراق، فالخطاب الموجة للقوى الشعبية مختلف عن الخطاب الموجة للقوى الصلبة والمؤيدة.

٣ معرفة كل التفاصيل الممكنة عن العدو، مراكز سيطرته وسلاحه، وأماكن وحداته، وخطط التحرك الخاصة به، ومصادر إمداده بالطعام والوقود،وكل ما يُمكِّن من حصاره عن طريق منعه، وتجهيز أدوات مبتكرة للتعامل معه، وتحديد القطاع المنتفع بالفساد وتحييده.

٤ معرفة أرض الحركة، ولا يمن التعامل مع عدو دون معرفة مجال الصراع الميداني،وبالتالي فإن معرفة كل ما يتعلق بالسيطرة على الشارع من مفاصل الطرق ومداخل ومخارج القرى والمدن والمراكز، وكل النقاط الحيوية التي تقدم خدمات للشعب مثل محطات المياه والكهرباء وغير ـا، وهذا للتخطيط لإدارتها وحمايتها.

٥ تنظيم القوى الثورية، وقد حاولت توضيح ضرورة الفصل بين القيادة المعلنة التي تطرح المسارات والأفكار الثورية والتنظيمية، وبين التنظيمات نفسها، لأن الثورة المضادة تمتلك من الإمكانات والقدرات ما يمكنها من الاختراق، ومما ذكر ضرورة عدم التواصل الأفقي أو الرأسي بين الأنوية الثورية، وأن تعمل كل منها بشكل منفرد على أحد الأهداف المذكورة طبقا لإمكاناتها.

٦ من خبرات التجارب الثورية السابقة والمعاصرة، فهي تشير إلى أن هذا النهج هو القادر على إنتاج القيادات الميدانية الثورية التي نفتقدها مع مرور الوقت ، وهذا عند حدوثه يعتبر أحد أكبر الإنجازات التي يمكن أن تحققها هذه المرحلة .

٧ التسرع والاندفاع من مرحلة إلى أخرى هو أمر مدمر تماما لبناء التنظيمات الشعبية الثورية، التي نؤكد على ضرورة أن تكون غير مترابطة ولا متواصلة بقيادة معلنة، ويكون التواصل عن طريق الأفكار والإجراءات المعلنة.

٨ هدف التنظيم الثوري الأفقي أن يقوم بإعداد الخطط لحصار القوة المسلحة، وحصار أعداء الثورة والسيطرة على الأرض في كل مكان، وانتظار لحظة المد الثوري.

٩ كل ما سبق يعتبر بناء القواعد الرئيسية لمنظومة الدفاع الشعبي التي ستقومبحماية أرض البلاد وثرواتها وشعبها من العدو، وهي المنوطة ببناء البلد بعد الثورة الشاملة.

١٠ في المقال الأخير تحدثنا عن القوى المسلحة التي يمتلكها العدو والاستحالة النظرية لقدرته على السيطرة على البلاد في وجود قوى شعبية تدرك ماذا تفعل وماذا تريد، ولذلك فإن أي خلل بسيط في النموذج الذي لا يعرف إلا العمل به يجعله فاقدا للسيطرة ومتخبطا تماما، والمنظومة العسكرية لا يمكنها تاريخيا ونظريا العمل في شارع ملتهب ولا يمكنها البقاء في الشوارع دون إمدادات بالغذاء والذخائر والمعلومات أكثر من ساعات معدودة، وبالتالي منع خطوط الإمداد والاتصال عن الموجودين بالشوارع لعدة ساعات تعني الانتصار الكامل والاستسلام للشعب، وحدد المقال المحاور الرئيسية اللازمة للثوار في بناء منظومة الدفاع الشعبي المتقدمة لزيادة احتمال نجاح الحصار والاستسلام السريع للقوى المعادية.

١١ تحدث المقال الأخير أيضا عن التجنيد الإجباري كفرصة كما أنها جريمة، حيث يستطيع عموم الشعب دخول كافة الوحدات العسكرية بشكل آمن وطبيعي، ويمكن للمؤمنين بحتمية الثورة الشاملة كحل وحيد لإنقاذ البلاد معرفة كل شيء عن كافة الوحدات، وبالتالي تسهيل عملية حصار وشل القوى المسلحة حيث إن كل معلومة يمكنها أن تكون الحاسمة في وقت ما.

ولا زلت أؤكد أن الشعوب بإمكاناتها الهائلة البشرية وبمعرفتها الكاملة بالأرض التي يعيشون فيها أقوى من أي جيش على الأرض، وكل التجارب عبر كل العصور والحضارات لم تستطع قوى نظامية مهما كان حجمها وحجم تسليحها من السيطرة على شعب منظم يدرك ماذا عليه أن يفعل، ولذلك تعتبر المطارات والقوات الجوية هي الحصن الأخير والقوي لكل الأنظمة، وبالتالي يعتبر شل حركة المطارات عن العمل أثناء المد الثوري من الأمور الشديدة الأهمية.

كما أؤكد أن كل هذه الأمور ليست مستحيلة وتحتاج لعقول مؤمنة وصابرة وتعمل بكل هدوء وثبات، ولا تغتر بقوة العدو الزائفة وتعمل في صمت وهدوء، إن البدايات دائما ما تكون شاقة ولكن في لحظة ما لا ندري متى وأين ستتحول كل هذه الأمور التي تبدو شديدة السيولة إلى قوة هائلة، وتعتمد بالأساس على تكوين قيادات ميدانية في الشارع وهي التي يمكنها أن تحول كل هذه الأمور إلى تيار جارف، إلا أن كل ذلك لن يأتي دون بداية ما. والبداية تكون عند كل من هم على الأرض في كل العالم المنتهك الذي يعاني من ظلم هائل. فكل منا لابد أن يؤمن أنه ثورة وحده؛ يفعل ما يمكنه؛ وعليه أن يتيقن أن مئات الآلاف وربما الملايين يفعلون مثله وأننا جميعا نبني في هذا البناء الكبير، كل منا يصنع حجره في ثورة التحرير وكل منا سيضعه في مكانه لنبني بلادنا وحريتنا وندافع عن هويتنا وأمتنا.

لن تتحرك الأمور دون أن نبدأ ولن تتكون تلك القيادات الميدانية التي ستقود الثورة ونحن وراءهم دون البدء، وهناك مؤشرات ستنتج من تراكم العمل وعندما تظهر نكون قد حققنا خطوات واسعة على الطريق ومن أهم هذه المؤشرات:

١ تراجع النخب القديمة بشكل عام وربما يكون هناك استثناء للمؤمنين الحقيقيين بالثورة

٢ ظهور أعمال المقاومة بشكل واسع على نطاق جغرافي واسع غير قابل للسيطرة، وخروج حالة المقاومة من التنظيمات التقليدية إلى الشارع.

٣ ظهور قيادات جديدة قادرة على التأثير في الجماهير، ودعم متبادل بين القيادات القديمة الباقية والقيادات الجديدة التي ستدير مصر والثورة.

٤ بداية تقديم تنازلات من العدو "النظام الحاكم ومركزه الجيش" للقوى القديمة؛ لوقف المد الثوري ومحاولة احتواء تقدم الثورة.

٥ حدوث تمردات بدرجة مقلقة في الرتب الصغرى والجنود بالجيش.

٦ تفكك متتالي بأجهزة الدولة الأمنية وتعاظم العقاب الجماعي للشعب في محاولة أخيرة للسيطرة.

" وينبغي التأكيد على أنه لا ينبغي للجماهير والقيادات الميدانية الشعبية الظهور للعلن إلا في لحظات الحسم، وما أعنيه بزيادة حالات المقاومة في هذا المجال هو القوى التي سلكت طريق الصدام المباشر مع النظام، وهذا يحتاج لمهارات أخرى ليست في متناول كافة القوى الشعبية التي نتحدث عنها وإليها، ولا جدال أن المتابع والراصد للوضع سيجد تطورا يبدو حتميا في مجال المقاومة المسلحة، وهذه ربما حتمية تاريخية إن صح التعبير من حجم الظلم الهائل الذي تعرض له قطاع واسع من المصريين سواء اتفقنا أو اختلفنا معها، إلا أن هذه القوى لا تنجح إلا في تفكيك النظام مرحليا ولا يمكن لغير الشعب أن يجهز تماما علي النظام، فالقوى الشعبية ربما لا يمكنها إشعال فتيل الثورة ولكن يمكنها الوصول بها للنهاية الحاسمة، وإذا لم تكن القوى الشعبية حاضرة في تلك اللحظة ستعود السيطرة للنظام، حيث إن من يسيطر على الأرض والمنافذ الحدودية والمؤسسات والسلاح سيكون صاحب الكلمة الأخيرة في النهاية، فجهوزية الشعب للسيطرة هي أكبر مانع للثورة المضادة من العودة.

إن الأمور بالتأكيد أكبر من ذلك فهناك قوى دولية وإقليمية ستقاوم بكل ما تمتلك لوأد أي محاولة للتحرر، إلا أن العدو الأكبر هو ذلك القابع على أرضنا والخلاص من سيطرته هي الخطوة الأولى والأهم والأكبر في معركة التحرير.



أنا كومانشيه

يسرا جلال

أُدعى (لوثر).. ولا أعرف كيف تمكنت من النجاة طوال السنوات السابقة.. كثير من الأطفال الذين رافقتهم هنا قضوا نحبهم.. بعضهم لم أره سوى مرتين: يوم أن جزّوا شعورنا، ويوم أن أمرونا بدفنهم في المقبرة الملحقة بالمدرسة.

عفوًا.. سأخفض صوتي لئلا ينتبه أحدهم..

اسمي ليس (لوثر).. اسمي (كومانشيه)..

عشت مع أمي سنواتي الأولى حين كان اسمي (كومانشيه)،

لم تكن حياتنا سهلة، لكنني كنت رفقة أمي على أية حال..

اضطررنا لترك أراضينا مع جميع أبناء قبيلتنا بعد أن قدم البِيض.. قالت أمي إن البيض كانوا ضيوفنا قبل أن يطلبوا من الزعيم تأجير مساحة من أرضنا قالوا إنهم يحتاجونها لإقامة مساكن مؤقتة، غير أن الزعيم لم يشعر بالصدق في كلامهم، وطلب منهم إعادة الأرض وتركها فورًا، خاصة أنهم اقتلعوا الأشجار والغابات التي يرعى فيها الجاموس الوحشي، لم تحاول قبيلتنا استئناس الجاموس الوحشي، ولكن الرجل الإنجليزي الأبيض كان ينجح في ذلك. كان أبي يصطاد الجاموس مع رجال القبيلة وكانت أمي تصنع من جلوده ملابسنا وخيمتنا وتصنع من قرونه أواني الطعـــام.

لم يوافق البيض على ترك الأرض فنشبت الحرب بيننا وبينهم ولم يعودوا ضيوفنا بعدها.. أغاروا علينا ليلًا.. وأي عار في القتال ليلًا! وأي عار في قتال النساء والأطفال! يعلمون أننا لا نقاتل عدونا ليلًا ولا نقتل النساء والأطفال.. خونة..

أغاروا علينا بسهامهم التي تطلق النار وتصدر صوتًا مفزعًا وتحيل الليل إلى نهار، احترقت الخيام واقتيد الجميع في الأغلال.. الجميع.. الرجال، والنساء، والشيوخ، والأطفال.. تخيلوا إلى أين ذهبوا بنا؟ إلى أرضنا التي اغتصبوها واصطَفَوا الرجال الأشـــداء وأمروهـــم بمساعدتهم فـــي اقتلاع أشجـارنـا!
لم يشعر الرجال بالإهانة كذلك اليوم.. وعندما رفضوا الاستجابة لأوامرهم ضربوهم بسهامهم التي تطلق النار وتصدر صوتًا مفزعًا..

أبي؟! لم أره بعدها.. عرفت من أمي أنه لم يتحمل الإهانة فأنهى حياته بتناول سم المانيوق الزعاف كما فعل كثير من رجال شعبنا..

وفي ليلة حالكة السواد شديدة البرد اقتحم البيض خيمتنا وانتزعوني من بين ذراعي أمي، حملونـــي على أحد خيولهم بينما حاولت أمي استعادتي من بين أيديهم فضربهـــا أحدهم وأسقطهـــا أرضـــًا وانطلق مسرعًا، واختلط صوت صراخـــي بنشيج أمـــي الـــذي أخذ يبتعد.. حتـــى جاءوا بـــي إلى هنـــا..
كانت هذه الليلة آخر مرة أرى فيها وجه أمي.. كما كانت آخـر مـرة يُسمـح لـي فيهـــا أن أجيب مـــن يسألني عن اسمي بـ(كومانشيه)..

بعد أن فكوا وثاقي أبلغونا أننـا الآن فـــي (مدرسة) قالوا إنهـــم سيدرســـون لنا (الحضارة)، وإنهـــم سيقدمون لنا الآن أول دروس (المدنية) و(الحضارة)..

اقتادونا إلى (غرفة خاصة يساق إليها الأطفال واحدًا بعد الآخر، وأسدلت كل ستائرها كـــي لا يعلـــم من في باحة المدرسة ما يجري، لكن.. ما أن أُجلس أول طفل على كرسي الجـز حتى هبت ريح قـــوية أزاحت الستارة وكشفت للأطفال في الباحـــة عن مقص الحضارة وهو يجز جدائل الهمـجيـة (١)، هنـــا علت صيحة أكثر من طفل : " بابين كاكسا - بابين كاكسا " (إنهـم يقصـون الشعــر، إنهـم يقصـــون الشعر) رددها بعد ذلك كل الأطفال، كانت صيحة إنذار مدوية) (٢).

لم أستطع النوم تلك الليلة.. كنت أشعر بالإهانة الشديدة.. فاضت عيوني بالدموع، كنت أسمع همهمات الأطفال وبكاءهم.. ألم يكن من الممكن أن نتعلم حضارة البيض دون أن يجزوا جدائلنـــــا؟
في صباح اليوم التالي اجتمعنا في (فصل) تغطي أحد جدرانه لوحة سوداء.. وكان هناك رجل أبيض فارع الطول يجيد لغتنا.. أشار الرجل إلى اللوح الأسود الذي رسمت عليه خطوط بيضاء وأخبرنا أن كل مجموعة من تلك الخطوط هي اسم لرجل أبيض، وأن على كل واحد منا اختيار مجموعة لتصبح اسمه، وقال إنه ليس بيننا وبين أن نكون مثل هؤلاء العظماء البيض سوى أن نتسمى بأسمائهم، (وعندما جاء دوري، لمست واحدًا من هذه الأسماء وكأنني ألمس عدوًا لي) (٣)، فكتبه الرجل الأبيض على ورقة بيضاء وألصقها على ظهري.

وفي الصف لم يكن أحدنا يجرؤ على النظر لصاحبه بعد أن فقد جديلته.. كنا جميعًا نصوب أعيننا نحو الأرض، حاولت رفع رأسي ولكن عيني وقعت على اللاصقة البيضاء حاولت أن أتذكر اسمي الجديد لكنني فشلت. ليتني كنت أحمل سهمًا أضرب به الاسم بدلًا عن الإشارة إليه باصبعي على اللوح..

بدأت دروس الحضارة، كانت معلمة صفنا إنجليزية بيضاء حاولت أن أجلس في نهاية الصف حتى لا يصيبني شيئًا من رذاذ فمها.. كانت تدرس لنا المواطنة واللغة والدين، كانت تقص علينا أشياء عجيبة.. كانت تحكي عن ملك اسمه (داود) وابنه الملك (سليمان)، وعن رجل اسمه (موسى) كان زعيم العبرانيين وأن (الله) فلق لهم البحر.. بعد الدروس كانوا يقدمون لنا وجبة غذاء من الخبز والبطاطا المسلوقة.

في أول أيام الدراسة التقيت بـ(مينيك).. كان (مينيك) صبيًا يكبرني بعدة أعوام ، وكان يعرف أشياء كثيرة لا أعرفها.. أنقذني (مينيك) حين أخبرني أن قرع الجرس أول مرة يعني أن نذهب للأكل، وأن قرع الجرس لثاني مرة يعني أن علينا الاصطفاف للذهاب للعشاء، وأخبرني أن أقلد الآخرين، (كنت أحرك يدي كالمعتاد، لكن أحدهم صرخ في وجهي بغضب، وقال كلامًا إنكليزيًا لم أفهمه، لاحظت أن الآخرين واقفون وأيديهم مسبلة على جنوبهم ففعلت مثلهم) (٤)، ثم مشيت مع الباقين في صفوف حتى وصلنا لطاولات طويلة.. نبهني (مينيك) ألا أجلس حتى يقرع الجرس، (وكانت هناك سيدة تحمل بيدها جرسًا صغيرًا وما إن قرعته حتى قعد كل الأطفال.. لكن أحدًا لم يمد يده إلى الطعام.. ثم قرع جرس آخر فأناخ كل الأطفال رؤوسهم وبدأوا بالأكل، إلا اثنتين لم تتمتما بكلام الرجل الأبيض، فإنهما حرمتا من الأكل وعوقبتا بالجلد) (٥).

الحق أني لم أشعر يومًا بالشبع، بعد الغداء كنا نساق إلى أعمال السخرة.. كان عملي في المزرعة الملحقة بالمدرسة.. وكان وجودي في المزرعة يتيح لي سرقة التفاح وجذور البطاطا، لم أكن أحبها مسلوقة.. كما كان يتيح لي اللقاء مع (مينيك)، كان (مينيك) يعرف أشياء كثيرة لم أكن أعرفها، كنت أحب سماع صوته الواثق المفعم بالألم.. حكى لي أن المسئول عن هذه المدارس ضابط إنجليزي كان في السابق مدير سجن عسكري وأنه لم يعمل مدرسًا قبل ذلك، ولكنه (أسس نظامًا يعرف بصناعة السجون، سخر فيه السجناء بالعمل لكي يسدوا نفقات سجنهم) (٦). ولذا كانوا يجبروننا على العمل في المزرعة والمنجرة وإصلاحات مبنى المدرسة، أما البنات فكن يجبرن على تعلم الغسيل والتنظيف ليكنّ خادمات مطيعات وطباخات ماهرات في بيوت البيض ومقاصفهم.



أخبرني (مينيك) أنه سمع أحد المشرفين يخاطب زميله قائلًا: (لابد للطفل الهندي من أن يتعلم كلمة (أنا) بدلًا من (نحن)، وهذا (لي) بدلًا من (لنا).. ليتنازل طوعًا عما يملك) (٧). وعقب (مينيك) على ذلك بأنهم لهذا السبب وزعوا أطفال كل شعب على مدارس مختلفة، وسلبونا أغلى ما نملك.. جدائلنا، وملابسنا، وأسمائنا التي سماها بها أهلونا.

نسيت أن أخبركم.. إذا قابلتم (مينيك) لا تنادوه باسمه أمام البيض، اسمه في المدرسة (يوليوس قيصر). أخبرونا في درس المواطنة أن (يوليوس قيصر) إمبراطور روما، لا أعرف أين هي روما، ولكنه رجل مهم عند البيض على أية حال.

كانت المزرعة التي نعمل فيها كبيرة جدًا، تصل مساحتها إلى ثلاثمائة فدان.. وكان معي ثلاثون تلميذًا نحرث الأرض ونزرعها بكل أنواع المحاصيل التي يحتاجها الرجل الأبيض، ولكننا كنا لا نأكل من هذه المحاصيل، أذكر أن تجرأتْ إحدى الفتيات في يوم وأكلت تفاحة فـ(صفتنا المشرفة في المهجع، وأمرتنا بتعرية نصفنا الأعلى والاستلقاء على بطوننا، ثم جلدتنا جميعًا حتى سال الدم من ظهورنا) (٨).

انتقل (مينيك) للعمل في أقنان الدجاج، حزنت لذلك كثيرًا؛ افتقدت وجوده معي في المزرعة، ولكننا كنا نلتقي ليلًا. حكى لي عن المشرف الذي يعاقبهم إن كسرت بيضة، فيقنع رأس التلميذ ويعري جسده ويطلق الكلاب عليه. خفت على (مينيك) كثيرًا، ولكن الرعب تملكنا كلينا حين اقتحم علينا أحد المشرفين المهجع وأخذ يصرخ فينا "ما هذا؟ كيف تتحدثان بلغة الجرذان هذه؟"، جرنا الرجل إلى الباحة وأوسعنا ضربًا وركلًا ثم غرس إبرة خياطة طويلة في ألسنتنا لمدة نهار كامل.

بعد هذه الليلة تغير (مينيك) كثيرًا، لم يعد صوته واثقًا مفعم بالألم، لم يعد يتكلم لأسمعه، كنا نسهر طول الليل نحدق في سقف الغرفة، ولا يقوى أحدنا على النظر في عين صاحبه، وكلما هممت بالكلام انعقد لساني. وفي غمرة الصمت ناداني (مينيك) وأسر لي برغبته في الفرار.. إلى أين؟ القرية تبعد عشرات الأميال؟ هل سنهيم في البراري؟ قال (مينيك) إن وحوش الغابة أرأف قلوبًا من البيض، كل يوم هنا في فردوس التمدين والحضارة نفقد زملاء لنا وندفنهم بأيدينا. إدارة المدرسة تعلم أن الفرار رغبة طبيعية عند كل التلاميذ فزادوا في ارتفاع الأسوار، بل وزودوها بأبراج مراقبة وأحكموا إغلاق النوافذ ولكن هذا لن يمنعنا من الفرار.

أمضينا أيامًا نجهز الحبال ونقيس أطوالها، جهزنا حبلًا طويلًا وخبأناه في أقنان الدجاج.. وفي ليلة الفرار اختبأنا في المنجرة.. لم يشعر بنا أحد من البيض، كانت ليلة الميلاد وأحضروا هذا الرجل السمين الذي يربط كرشه الكروي بحزام عريض، ويحمل هدايا، أردنا الفرار قبل أن يأتي، يطلقون عليه اسم (سانتا كلوز) لم نكن نرغب أن نراه، كانوا يرشوننا بهداياه ليضغطوا علينا ونوافق على الذهاب للكنيسة.. لم أحبه فقد كان يشبه (كويكته) (٩).

وبينما كان الجميع منشغلا بتلاوة ترانيم الميلاد استخدمنا الحبل وتسلقنا السور، كان (مينيك) أبرع مني، وكان هو من بدأ في التسلق.. قفز (مينيك) عبر السور بينما تملكني الذعر ولم تقوَ ساقاي على حملي. تحاملت على نفسي وقفزت، سرَت في جسدي رعشة جراء اصطدام قدمي بالثلج، قاومتها.. وركضت..
أخذنا في الركض مبتعدين عن مبنى المدرسة، كانت أقدامنا تغوص في الثلج، وكانت أصوات أنفاسنا متلاحقة، كان الصقيع مميتًا، ولكننا الآن فقط ننعم بالحرية.

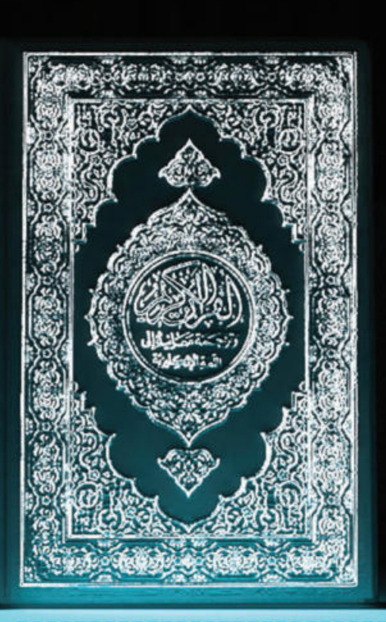
رفع (مينيك) ذراعيه العاريتين -نسيت أن أخبركم أننا كنا نرتدي ملابس صيفية- ولوّح لي مبتعدًا وهو يركض.. كانت أول مرة أرى فيها عينيه تلمعان. اختلطت أصوات ضحكاتنا بأصوات أنفاسنا المتلاحقة أخذ يناديني "لووثر.. لووووثر".. لم يناديني بهذا الاسم من قبل.. ويبدو أننا لم نتمكن من سماع صوت القطار الذي ظهر فجأة وأطاح بجسد (مينيك) بعيدًا.. لم أسمع (مينيك) يصرخ .. أنا من صرخ صرخة عالية بعد أن اصطبغ الثلج بأشلاء (مينيك).. يا للهول .. لم تركتني يا (مينيك)؟ أخذت في الصراخ والبكاء.. يبدو أنني فارقت الوعي.. ولا أدرى كم بقيت فاقدًا الوعي ولكني فتحت عيناي لأجد نفسي ممددًا على طاولة في المدرسة، وأحد المشرفين البيض إلى جواري يصرخ فيّ: " أين ذهب (مينيك) يا(كومانشيه)! أجب ". لا أعرف أين ذهب (مينيك) ولكن إذا نجحت كلماتي تلك في الوصول إليكم، أرجو أن تبحثوا عني، لا أعرف أين أنا، أنا في المدرسة نفسها أنتظر (مينيك) ولكنني في صندوق مظلم يصل إلى الضوء عبر شقوق في جانبه فأعرف الليل والنهار، ابحثوا في المدرسة عن الصندوق. وأرجوكم لا تخبروا والدتي.

---

(١) الجدائل جمع جديلة وهي ضفيرة الشعر.
(٢) ص١١٣، أمريكا والإبادات الثقافية، منير العكش، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.
(٣) ص ١١٤، أمريكا والإبادات الثقافية.
(٤) ص١١٧، المصدر السابق.
(٥) ص١١٨، السابق.
(٦) ص٩٤، نفس المصدر.
(٧) ص ٩٥، السابق.
(٨) ص١١٧.
(٩) "أرواح شريرة".

﴿وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾

سورة الفرقان ، الآية ٥٢



العلاقة بين الحاكم والمحكوم (٢)

مشروعية المعارضة السياسية

د. البشير عصام المراكشي



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ....

من الغريب حقا أن نحتاج في زمن الثورات والمظاهرات والمدافعات السياسية، السلمية حينا والعنيفة أحيانا أخرى، إلى بحث حكم المعارضة السياسية في الشريعة المطهرة!

ولكن مشروعية هذا البحث تُستمدّ من أمرين اثنين :

أولهما: أن الواجب على المسلم أن يسعى إلى معرفة حكم الله تعالى في كل شيء، وطريقُ ذلك الرجوع إلى الوحي بوسائل الاستنباط المقررة؛ ولا ينبغي الاغترار بكثرة من يتبنى رأيا من الآراء، فقد يكون الحق في خلافه.

والثاني: أننا ابتلينا في هذا العصر بطائفة من كهنة السلاطين المغالين في معنى طاعة ولي الأمر، يكثرون الدندنة حول المنع من معارضة الحاكم مطلقا، ويجعلون كل نقد - مهما قلّ – ضربا من البدعة، ونوعا من الخروج على الإجماع، ومخالفة جادة العلماء والسلف الأولين! وكل ذلك ضرب من الهذيان، تولّى كبرَه أقوامٌ بقلوب أهل الأهواء، في أجساد العلماء!

في معنى المعارضة السياسية :

المقصود في هذا المقال بالمعارضة السياسية: المعارضة "السلمية"، فلا كلام لنا هنا عن المعارضة المسلحة أو الثورة العنيفة أو الانقلاب العسكري (وهي الأمور التي يجمعها المصطلح الفقهي التراثي: "الخروج على الحاكم")، بل لذلك حديث آخر قد يأتي في مقالات لاحقة إن شاء الله. وكل من يحمل الآثار السلفية والأقوال الفقهية الواردة في خصوص "الخروج" على "المعارضة السلمية" فهو أحد اثنين دون مراء: واهم في فهمه، أو مغرض في قصده.

على أن بعض الناس قد يدّعي أن المعارضة السلمية بَريد الخروج المسلح، ومفضية إليه؛ فهو لا يحمل عليها حكم الخروج، إلا من جهة إعمال أصل سد الذريعة. وهذا - وإن كان محتملا من جهة الصناعة الفقهية الخالصة - فهو مشكل جدا من جهة اختزالِه مفهوم المعارضة السياسية السلمية في تجارب مخصوصة، تكتنفها ظروف شديدة التعقيد والتركيب، ثم تعميمِ تلك التجارب على المفهوم كله، توصلا إلى تحقيق كونه ذريعة تستدعي السدّ مطلقا.

ولست أقصد بلفظ "السياسية" العملَ الحزبي البرلماني الديمقراطي، وإن كان ذلك داخلا في معنى "المعارضة السياسية" عند من يجيزه بضوابطه الشرعية، التي ليس هذا مقام بحثها ومناقشتها. لكن ما أقصده هو أعم من ذلك بكثير، فيشمل كل قول أو فعل، ذي حمولة سياسية، يراد به معارضة النظام الحاكم، بدءا بالكلمة العابرة في مجلس محصور، وانتهاء بالموقف السياسي المؤثر أو المظاهرة السلمية الحاشدة.

فالمعارضة السياسية إذن هي كل نشاط سياسي يُقصد به انتقادُ سياسات الحاكم والرقابة عليه؛ سواء بالسعي للحلول محله في إطار تداول سلمي على السلطة، أو كان انتقادا محضا بغرض التصحيح والإصلاح. فليس السعيُ لتحقيق التداول جزءا من ماهية المعارضة السياسية. ولذلك فإن كثيرا من الأحزاب المعارِضة في الديمقراطيات العتيدة، تعلم يقينا أنها لا يمكن أن تصل للحكم أبدا، وهي مع ذلك تمارس دورها الرقابي النقدي دون هوادة.

ولنا أن نسأل:

لِم المعارضةُ أصلا؟ وما وجه الحاجة إليها؟

- والجواب ظاهر لا يحتاج إلى كبير عناء في استخراجه. فالحاكمُ - سواء أكان الحكم فرديا استبداديا أو كان جماعيا في إطارٍ مؤسَّسيٍّ واضح - بشر من البشر، لا يمكن أن يسلم من الأخطاء، المتعمدة أو غير المتعمدة؛ وقلَّ مِن الناس من يتنبّه لأخطائه بنفسه، بل الغالب أن يحتاج إلى أن يكون معه مَن يُنبهه ويوقظه، ويكون له كالمرآة التي يرى فيها عيوبه.

فالمعارضة تحقق التوازن السياسي، وتمنع من الاستبداد الفردي، ومن الجَور في الحكم، ومن القرارات غير المناسبة، وتعين على ضمان الحقوق المكفولة لعموم الناس في الشريعة المطهرة.

المعارضة والطاعة :

ومن الشبهات المشتهرة التي يصرِف بها بعضُ المنتكسين من أهل الأهواء، الناسَ عن المعارضة السياسية، ادّعاؤهم أنها تنافي معنى الطاعة الواجبة لولي الأمر. وهذا غلط في التصور، فإن معارضة الحاكم المسلم - والكلامُ هنا فيه لا في غيره - لا تنافي طاعته، بالمعنى الشرعي الصحيح للطاعة، كما قرّرتُه في المقال السابق. ويكفي أن نستحضر أن تقييد الطاعة بالمعروف، دليل على مشروعية المعارضة في غير المعروف.

إن نصب المناقضة بين الأمرين، ناشئ عن غلو في فهم معنى الطاعة الشرعية، يؤدي إلى ادعاء عصمة الحاكم - بلسان الحال -، بل إلى استصنامه وتأليهه. وهذا الفهم الأعوج مخالف لفعل الصدر الأول من أهل الإسلام كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

مشروعية المعارضة السياسية :



وإذا عُلم هذا، فلا يوجد دليل على تحريم المعارضة السياسية السلمية، بل نحن في هذا الباب مستصحبون لأصل الإباحة.

ويتقوى هذا الأصل بحجج كثيرة، نذكر منها:

أولا: مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو أصل أصيل دلت عليه نصوص متكاثرة من الوحيين. والمعارضة بالنقد وبيان الأخطاء جزء من إنكار المنكر.

وقد جاء في صحيح مسلم أن أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل فقال: "الصلاة قبل الخطبة". فقال: "قد ترك ما هنالك". فقال أبو سعيد: "أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان ».

قال النووي في شرحه: "قال العلماء: ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات بل ذلك جائز لآحاد المسلمين. قال إمام الحرمين: والدليل عليه إجماع المسلمين؛ فإن غير الولاة في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرون الولاةَ بالمعروف، وينهونَهم عن المنكر، مع تقرير المسلمين إياهم، وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية".

فتأمل هذا مليا، وقارنه بأقوال بعض المعاصرين!

ثانيا: مشروعية النصيحة لأئمة المسلمين، كما دلت على ذلك السنة. ومن النصيحة لهم: إعانتهم على الحق بتنبيههم وإرشادهم وتذكيرهم بحقوق المسلمين إن ضيعوها، وإخبارهم بما قصّروا فيه وانتقادهم في ذلك. وليس من النصح لهم: السكوت عن مخالفاتهم، فضلا عن الثناء عليهم فيها بالثناء الكاذب - كما يفعل من لا خلاق له من المداهنين المتملقين!

ثالثا: مشروعية الدعوة إلى الله وتبليغ الحق. ولا يمكن أن يأمر الشرع بهذا في نصوص كثيرة، ثم يقف بها عند المحكوم، ولا يبلغ بها الحاكم! ومن الدعوة والبيان: إرشاد الحاكم إلى ما قصّر فيه وخالف الشرع وأساء إلى الأمة.

رابعا: مشروعية مقاومة الظلم مطلقا، كما في حديث: "من قُتل دون ماله فهو شهيد". وتقييد ذلك بظلمِ مَن دون الحاكم يحتاج إلى دليل، بل في فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مع أمير مكة والطائف عنبسة بن أبي سفيان حين أجرى ماءً ليسقي أرضه، فاعترض عليه ابن عمر بسلاحه ومواليه، مستشهدا بهذا الحديث، ما يدل على أن مقاومة الظلم تشمل مقاومة ظلم الحاكم أيضا.

خامسا: بعض الأدلة من السنة، منها الحديث المعروف في الصحيح: "بايعنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على السمع والطاعة فى العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف فى الله لومة لائم".

ونحن نترك التعليق على الجزء الأول من الحديث، فإنه متعلق بأحكام الخروج على ولاة الأمور، ولذلك وقفةٌ في مقال لاحق إن شاء الله. ولكن ننظر إلى الجزء الأخير من الحديث، فإنه يدل على فكرة قول الحق والتعبير عنه مطلقا. وهذا – في مجال العلاقة مع ولي الأمر، وهو سياق الحديث - هو صريح المعارضة السياسية السلمية.

وفي الصحيح أيضا: "ما من نبى بعثه الله فى أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف (وفي مسند أحمد بإسناد قوي: ثم يأتي من بعد ذلك خوالف أمراء) يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل".

فتدبر هذه المراتب جيدا، واعلم أن الجهاد باليد لا يستلزم الخروج، بل يكون بإزالة المظالم وتغيير المنكرات كما قرره ابن رجب وغيره؛ وأن الجهاد باللسان هو ما نحن بصدده من المسمى "معارضة سياسية سلمية".

وجماع ذلك في قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " السلطان يؤاخذ على ما يفعله من العدوان ويفرط فيه من الحقوق - مع التمكن".

سادسا: فعل الصحابة في إنكارهم على الولاة، وهم أعلم الأمة بمعاني الوحي. وقد تابعهم عبر تاريخ الأمة جمع من الأئمة، لكن تتبع ذلك يطول جدا، ولا يتحمله هذا المقال. وأكثر مَن ابتلي من الأئمة بأذى السلاطين، إنما هو بسبب ممارسته لنوع من أنواع المعارضة السياسية السلمية.

الإنكار العلني على الحاكم :

وقد تكاثرت النقول عن السلف الصالح في الإنكار العلني على الحكام، سواء بمحضرهم أو في غيابهم. وأحيل هنا على كتاب "الحريات السياسية المعاصرة في ضوء فقه الصحابة" للدكتور فهد العجلان، فقد جمع من تلك الآثار طرفا صالحا استغرق ما بين ص٤٧٥ وص ٤٨٦.

وبعد النظر في هذه الآثار، فإننا نجزم أن مَن ينسب إلى مذهب السلف حرمة الإنكار العلني أو بدعيته، فهو مخطئ خطأ ظاهرا!

نعم، قد اختار بعض السلف في مواقف معينة أن يكون الإنكار في السر. لكن لا يعني ذلك – مع استفاضة الآثار عنهم في الإنكار في العلن – أن الإنكار العلني بدعة، وأن مذهب السلف المستقر هو الإنكار السري فقط. بل الصحيح جواز الأمرين، والتفضيل يكون بحسب المصلحة والمفسدة.

وفي عصرنا هذا، وبعد استقرار وسائل المعارضة في الدولة الحديثة، وتقرر أهميتها، فقد صار من المتجاوَز الحديثُ عن إنكار سري فقط. ويتأكد هذا المعنى، حين يكون الحكام لا يفتحون الباب للإنكار السري، وليس لهم لقاءات خاصة مع العلماء والدعاة المخالفين لتوجهاتهم، بل غالب لقاءاتهم مع سدنتهم والمتملقين لهم. ففي هذه الحالة، تكون حقيقة القول بحصر الإنكار في السري منه، أنه لا إنكار أصلا! وهذا هو الواقع اليوم عند من يتبنون هذا القول في كثير من بلاد المسلمين.

ولنا وقفات أخرى مع موضوع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، في مقالات لاحقة بإذن الله تعالى.

والله الموفق

" بين مقاصد الشريعة وأحكام الشريعة "
تعارض أم تكامل؟

د. وصفي عاشور أبو زيد

" حينما نذكر هذا المصطلح المكوَّن من مركب إضافي (مقاصد الشريعة) فإنه لا يعني إلا شيئًا واحدًا حصرًا، هو أن لفظ المقاصد مضاف للشريعة، ولفظ الشريعة مضاف للمقاصد، فالمقاصد مستقاة من الشريعة ومأخوذة منها عبر مسالكها المعتبرة عند أهلها، والشريعة لا تُفهم إلا في ضوء هذه المقاصد؛ فمن جاءنا بمقصد نقول له: (من أين لك هذا، ومن أي النصوص أتيت به؟)، ومن فهم الشريعة بغير مقاصدها نقول له: (لقد عطلتَ الشريعة عن مسايرة الواقع واستيعاب مستجداته، وحَسَرْتَ سلطانها عن أن يُبسَطَ على الواقع بنوزاله والحياةِ بتغيراتها).

الخوف من النصوص ..

هناك من يظن أن النصوص الشرعية مُقيِّدة لحركة الإنسان، ولابد من الانطلاق من أرضية المصالح والمقاصد – في نظرهم طبعًا – لا من النصوص؛ كي نحقق مصالح الإنسان، ونعزز عمارة الحياة، ونقوم بحاجات الواقع، ونَفِي بمتطلبات العصر!

والواقع أن هؤلاء لم يفهموا الشريعة ولم يعرفوا مقاصدها حق المعرفة، ولم يدرسوها أو يشموا رائحتها؛ فالشريعة نزلت أصلا لمصالح الناس في المعاش والمعاد جميعا، كما أطبق على ذلك علماء الأمة على مر العصور، وما جاءت النصوص إلا لذلك، ولذلك فحسب، ومن طالع كتاب (القواعد الكبرى) للعز بن عبد السلام، وغيره، يقف على هذا بكل وضوح؛ حيث أقام الشريعة كلها على مبدأٍ وحيد، هو: (جلب المصالح ودفع المفاسد) .. ومن تأمل التشريعات والأحكام والنصوص جميعا لم يجد نصًا واحدًا نزل إلا لجلب منفعة أو دفع مضرة.

كما أن المقاصد ليست شيئًا خارجًا عن ماهية الشريعة، أو مستوردًا من خارج نصوصها؛ وبناء على ذلك فإن المقاصد التي ستحررهم من النصوص – كما يرون – هي مقاصد وهمية لم تستثمر من مسالكها المعتبرة، وإنما جاءت من رغبتهم الجامحة في اتباع الهوى، والانسلاخ من التكليفات الشرعية، والمروق من النصوص كما يمرق السهم من الرمية.

الخوف من المقاصد ..

وهناك فريق آخر يرى أن فكرة المقاصد نفسها باب واسع للعلمانية، وما هي إلا شعار للإطاحة بنصوص الشريعة، ولافتة براقة للنفوذ منها إلى تفريغ الدين من مضمونه، والشريعة من محتواها، ولا تبقى هنالك إلا عناوين بلا مضامين، وأشكال بلا موضوعات، ومن ثم لا داعي لهذا العلم، ولا ضرورة لوجوده، فالأمة – في نظرهم - فهمت شريعتها وعملت بها قبل أن يوجد ما يسمى بـ (علم المقاصد)!

وهؤلاء – في الواقع – لا يفهمون الشريعة كذلك ولا يفهمون مقاصدها، فهم لا يدركون أن الشريعة نفسها نصَّتْ على مقاصدها العليا والعامة والخاصة والجزئية، ولا يليق بالله تعالى الذي سمى نفسه (الحكيم) أن يخلق الخلق عبثا، ولا أن يشرع الشرع بلا غاية، وإنما خلق الخلق وأنزل الشرع لحكم وغايات ابتنى عليها الخلق والأمر: (ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين).

كما فات هؤلاء أن المقاصد بنت النصوص، ولا يمكن أن يكون هناك مقصد من خارج النصوص، ومن ثم لا تعارض بين نص ومقصد، ولا بين مقصد ونص؛ لأن كليهما من مصدر واحد ومن مشكاة واحدة .. إنه الله تبارك وتعالى: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا).

طريق الأمن والوسطية ..

ولكي يطمئن الفريقان فلابد من أن يدرس كلاهما الشريعة الإسلامية ومقاصدها دراسة معمقة توقف كلا منهما على حقيقة الشريعة وحقيقة مقاصدها، وليس ما يسمعوه حولهم أو من بعض من لا فقه له بالشريعة؛ فضلا عن مقاصدها.



والذي يقفنا على الأمن المناقض للخوف سواء أكان منبعه النص أم المقصد، هو:

أولاً : معرفة - بل العلم والإيمان - أن الشريعة الإسلامية إنما نزلت لمصالح الناس، ولا يوجد نص أبدا لا صحيح ولا صريح ولا غير صريح إلا وهو يتغيا مصالح البشر في الدنيا والآخرة، وهذا القول لم يجادل فيها الظاهرية ولا بعض المعتزلة الذين أنكروا التعليل والتقصيد والقياس، لكنهم أثبتوا مصلحية الشريعة الإسلامية، وأنها نزلت لتحقيق مصالح الناس.

قال الإمام الآمدي : "فالإجماع إذن منعقد على امتناع خلو الأحكام الشرعية عن الحِكَم، وسواء ظهرت لنا أم لم تظهر"[1]. وقال: "حال الشارع أنه لا يرد بالحكم خليًّا عن الحكمة؛ إذ الأحكام إنما شرعت لمصالح العبيد، وليس ذلك بطريق الوجوب بل بالنظر إلى جري العادة المألوفة من شرع الأحكام"[2].

وتحت عنوان : " في تحقيق معنى المقصود المطلوب من شرع الحكم "، قال: " المقصود من شرع الحكم إما جلب مصلحة أو دفع مضرة أو مجموع الأمرين بالنسبة إلى العبد"[3].

وقال العز بن عبد السلام: "والشريعة كلها مصالح؛ إما تدرأ مفاسد، أو تجلب مصالح؛ فإذا سمعت الله يقول: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا}؛ فتأمل وصيته بعد ندائه، فلا تجد إلا خيرًا يحثك عليه، أو شرًّا يزجرك عنه، أو جمعًا بين الحث والزجر"[4].

وقال: "ولو تتبعنا مقاصد ما في الكتاب والسنة لعلمنا أن الله أمر بكل خير دقِّه وجِلِّه، وزجر عن كل شر دقِّه وجِلِّه؛ فإن الخير يُعبَّر به عن جلب المصالح ودرء المفاسد، والشر يعبر به عن جلب المفاسد ودرء المصالح"[5].

وفي كلام هذين العالمين الأصوليين الكبيرين كفاية، وإلا لو تتبعنا أقوال العلماء لما كفانا ألف موضع، وكلام العلماء كافة في هذا المعنى الأكبر لا يختلف عن ذلك كثيرا.

ثانيا : العلم بأن المقاصد بنت النصوص ومستقاة ومستقراة منها من خلال مسالكَ قرَّرها الأصوليون أغلبها - أو كلها – نصوصي أو يدور حول النصوص، و(يعتبر الكشف عن مقصد الشارع خطوة مهمة ومحورية يتوقف عليها تسديد الاجتهاد والتنزيل؛ فإذا كان التسديد فيهما يتوقف ـ في كثير من جوانبه ـ على معرفة مقاصد الأحكام، فإن معرفة مسالك الكشف عنها أمر سابق على ممارسة الاجتهاد، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) [6].

فمن المسالك أو طرق الكشف عن المقصد: الاستقراء، وهو استقراء للنصوص، ومنه: مجرد الأمر والنهي، وهو في النصوص، ومنه: العلل المذكورة في الأوامر والنواهي، وهي منصوصة كذلك، ومنه: التأمل في اختلاف وهم يختلفون في فهمهم للنصوص، ومنه: الاستنباط، وهو قائم على النصوص والنظر فيها، ومنه: مفهوم النص ومنطوقه ومعقوله، ومنه: سياق النص والقرائن المحتفة به ... إلخ .. فأين الخوف من المقاصد وأهلها؟ وهل هي بذلك تؤدي إلى هدم النصوص أو تكون بوابة للعلمانية وهي مأخوذة أساسًا من النصوص ومستقاة منها؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!

---

[1] الإحكام في أصول الأحكام: ٢١٠/٢. علي بن محمد الآمدي أبو الحسن. تحقيق: د. سيد الجميلي. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٠٤هـ.
[2] الإحكام: ٢٨٦/٣. [3] الإحكام: ٢٩٦/٣.
[4] قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ٩/١. تحقيق: محمود بن التلاميد الشنقيطي. دار المعارف. بيروت. لبنان.
[5] قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ٢/ ١٦٠.
[6] المقاصد الجزئية: ٢٨٥. د. وصفي عاشور أبو زيد. دار المقاصد القاهرة. ٢٠١٥م.





ثالثا: العلم بأن هناك ضوابط لاعتبار المقاصد، فليس كل مقصد نسمع به أو نقرؤه يعد معتبرا بمجرد أن فلانا قال به، فلابد من تمريره - كما يفعل الأصوليون وعلماء المقاصد - على ما يعرف في هذا العلم بـ (ضوابط اعتبار المقصد)، فإن تحقق بهذه الضوابط فبها ونعمت، وإلا فلا يُلزمنا أحد بما لم يُلزمنا به الشرع الشريف.

والواقع أن (الحديث عن المقاصد يظل بلا أثر في الاستدلال الفقهي.. حتى توضع له ضوابط تضبطه وتضبط عمله، وتبين متى يكون معتبرًا ومتى لا يكون كذلك.

ومن ناحية أخرى فإن ضبط المقاصد.. يُمكِّنُ من تقييم الأحكام والاجتهادات على اليقين أو الظن القريب لليقين، فإن الشريعة الإسلامية لا تراعي الأوهام أو التخيلات، بل توجب تركها والبعد عنها؛ ولذلك فلا يصلح المقصد الموهوم لضبط الاجتهاد، وهو ما يوفره عدم تحققه بضوابطه.

ومن ناحية ثالثة فإن الحديث عن ضبط المقصد بضوابطه المعتبرة يؤهل المقصد لأن يقوم بوظائفه الأصولية والفقهية وغيرها [٧].

ومن هذه الضوابط: أن يستقى المقصد من مسالكه المقررة، وأن يكون المقصد ظاهرا، ومنضبطا، ومضطردًا، وألا يتعارض مع مقصد أعلى منه، وألا يعود على غيره بالإبطال ...إلخ.

والحق أنه عند تدقيق النظر لا يوجد تعارض بين مقصد ونص أو بين مقصد ومقصد إلا في رأس الفقيه أو في عدم صحة النص، فالمنطق الصحيح والفهم الصحيح والفقه الراسخ يحول بين هذا التعارض كله إن ظهر، ومع هذا الفهم والفقه والرسوخ والاستيعاب والإدراك سيتبدد أي تعارض ظاهر، ونصل لمنهج سديد في التعامل مع التزاحم، ويتم تشغيل المقاصد بكل مراتبها وتفعيلها، ولن يضرب بعضها بعضًا، أو يلغي جزئيُّها كليَّها، أو يعودَ بعضُها على بعض بالإبطال.

* * *

وبناء على ذلك فلا خوف من النصوص،كما أنه لا خوف من المقاصد؛ لأن كليهما من مصدر واحد، ولأن النصوص لا تُفهم إلا في ضوء مقاصدها، والمقاصد لا تُستقى إلا من النصوص، ولا يكون المقاصديُّ إلا نصوصيًّا، ولا النصوصيُّ إلا مقاصديًّا.. ومن ثم حين نقول مقاصد الشريعة فليس هذا بمعزل عن أحكام الشريعة، ولا أن المقاصد كلمة لا تتضمن أحكامها، وإنما المقاصد تعبر عن النصوص والأحكام، والنصوص تُثمر المقاصد، وكلاهما يُصدّق بعضُه بعضًا، ولا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأنهما يتكاملان ولا يتناقضان، ويتعاضدان ولا يتعارضان.

(٧) المقاصد الجزئية: ٣٨٩.

آليات التغيير والرؤى التائهة

د. عطية عدلان



الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسول الله ..

وبعد ..

لست أعني بالتغيير مطلق التغيير، وإنما أعني به ذلك المعنى الخاص الذي لا يفتأ يداعب أخيلة الأحرار بالليل والنهار، ويعدُّ الخطوة الأولى على طريق التغيير الكبير المنشود؛ ما هي آليات هذا التغيير ؟ وما هو القول الفصل في هذ المسألة التي غدت إحدى المعضلات الكبرى في هذه المرحلة من حياة الأمَّة.

ومفتاح التفكير الصحيح في هذه المسألة هو تكييفها بما يضعها في موضعها الصحيح دون تقديم ولا تأخير ولا رفع ولا خفض، فالحديث هنا عن (الآليات) والأدوات، لا عن المبادئ والأسس والأحكام، عن الوسائل والوسائط لا عن الغايات والمقاصد، عن أمور هي في أصلها اجتهادية ولا تدخل عليها الأحكام الثابتة والقوانين الصارمة إلا للتأطير والتنظيم بما يُعَظِّم الاستفادة منها ويُغَلِّب منفعتها على مضرتها، ولا تنقلب في يوم من الأيام إلى أحكام إلا وهي منوطة بمرحلة معينة يخضع تحديدها - بعد انقطاع الوحي بوفاة صاحب الشرع - للاجتهاد والتقدير والمشورة والتدبير.

لذلك لم يكن وجيها أن يُنَصَّ على آلية بعينها في مواثيق تطرح على أنَّها جملة من المبادئ التي يجب على الجميع أن يلتزموا بها دون تغيير ولا تحوير، فالمبادئ سمتها الثبات ومنبعها الأصول العقدية الثابتة، بينما الآليات طابعها التغير ومنبعها الاجتهاد البشريّ المتغير، وليس بإمكان أحد أن يخلط بينهما وهو في مأمن من الاتهام بالتخليط.

فالسلمية - مثلاً - كأداة للتغيير وآلية من آليات الثورة على الاستبداد والظلم ليست من قبيل المبادئ والأسس حتى تتوسط الوثائق والمواثيق ويُنَصَّ عليها كشرط لاجتماع الناس و(اصطفافهم!)، وما يقال عن السلمية يقال عن العسكرة، ويقال كذلك عن كل ما بين السلمية التامَّة والعسكرة العامَّة من مستويات تختلف في أسلوبها وتتباين في قدر ما تتمتع به من ليونة أو خشونة، واعتبار وسيلة من هذه الوسائل مبدأً يلتف الناس حوله طوعا وكرها تصرف من الكبار غاية في التخلف والبلادة؛ لأنَّه يفضي إلى نتائج غاية في التدمير والتحطيم.

أول هذه النتائج قتل الابتكار والتجديد الذي يقتضيه تغير الأحوال وتطور الأحداث؛ لأنَّ الوسائل والآليات هي حقل الابتكار ومحضن التوليد والتجديد، ومن ثمَّ يصاب الجيل بأحد دائين لا مناص من الابتلاء بأحدهما على الاتفاق أو الافتراق: التبعية المطلقة أو الانفلات المطلق، ثاني هذه النتائج مصادرة حق القائمين على التغيير في استبدال الوسائل المتبعة بوسائل جديدة تناسب المستجدات، وتستجيب للمتغيرات، ثالث هذه النتائج هو تعثر الوحدة وتعسرها؛ لأنَّ جمع الناس على أمر اجتهاديّ - إذا لم يكونوا غنماً تساق - ضرب من المحال.

فإذا أردنا أن نسترشد - في هذا الصدد - بالشريعة الربانية فسنجد أنفسنا أمام ناموس ثابت وقانون مُطَّرِد، ولنضرب لذلك أمثلة - وبالمثال يتضح المقال - من هذه الأمثلة:

" دفع الصائل، فدفع الصيَّال الذي يصول على النفس أو العرض أو المال حق وواجب، وهذا حكم ثابت لا يتغير، أمَّا الوسيلة التي يندفع بها فهي موكولة لاجتهاد الدافع، ودخول الأحكام الاجتهادية هنا إنَّما يكون لتنظيم الوسيلة وترتيبها على نحو يحقق المنفعة بأقل قدر ممكن من المضرة، ويضمن انضباط الوسيلة على السنن العام، فإن أمكن دفعه بالزجر لم يجز الضرب، وإن أمكن بالضرب لم يجز القتل، وإن لم يمكن إلا بالقتل وكان ممكناً مستطاعاً تعيَّن.

وحق الشَّفَة - وأدناه حق الإنسان في شربة الماء التي يحفظ بها حياته - ثابت بحكم الشرع؛ لحديث: "الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنَّار" وللأصول الشرعية العامَّة التي تقرر حق الإنسان في الحياة، وتؤكد على مقصد حفظ النفس، أمَّا وسيلة تحصيل ذلك الحق ممن منعه فهي موكولة لاجتهاد صاحب الحق بحسب الحال، وتأتي الأحكام الاجتهادية لتنظم الوسيلة بما يحقق المقصود بأقل قدر ممكن من المفاسد، وتفرق بين الأحوال المختلفة لمن يحوز الماء ويبسط يمينه عليه ويمنعه.

وحق الإمام في تحصيل الزكاة عنوة ممن منعها ثابت بأحكام لا تتغير، بينما الوسيلة مردُّها لاجتهاده بحسب الحال، وتأتي الأحكام الاجتهادية لتنظم هذا الحق بما يحقق المصلحة بأقل قدر ممكن من المفسدة، فإن كان المانعون غير متترسين بشوكة أخذها منهم عنوة وعزرهم بما يراه رادعا زاجرا، وإن كانوا ممتنعين ذوي شوكة قاتلهم، وهكذا واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل وواجب الجهاد في سبيل الله.

فالجهاد في سبيل الله أوسع بكثير من القتال في سبيل الله، وما القتال إلا وسيلة من وسائل الجهاد وآلية من آلياته، بدليل قول الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم في مكَّة في آية مكية من سورة مكية باتفاق: (فلا تطع الكافرين وجاهدهم به جهاداً كبيراً) أي جاهدهم بالحق والقرآن، جاهدهم بالدعوة والبلاغ والبيان، فالجهاد أحد أركان هذا الدين وأحد دعائمه وأسسه، وغايته دفع الفتنة وتحقيق سيادة الشريعة - وهذه أعلى مراتب التغيير - ووسائله تتدرج من الدعوة والبلاغ وتنتهي بالقتال والمواجهة المسلحة، وبرغم أنَّ القتال قد تقرر وجوبه بنصوص القرآن القطعية إلا أنَّ مجموع النصوص يقرر المرحلية المتدرجة من الكفِّ عن المواجهة المسلحة مع الاستمرار في الجهاد بالبيان إلى قتال الناس كافة حتى يكون الدين كله لله، وهذا يعني أنَّ الاجتهاد يتدخل في تحديد المرحلة التي يتنزل عليها الحكم الشرعيّ المناسب لها، وهو أمر تتباين في الاجتهادات.

فما لم يكن للأمة نظام واحد يوحد وجهتها بإمام مطاع أو أهل حل وعقد مجتمعين - فليس لأحد أن يلزم الناس باجتهاده، وليس لأحد أن يتكلف جمعهم على آلية واحدة يجعلها ثابتاً من الثوابت أو أصلا من الأصول، ثم يرتب على ذلك الأوصاف والألقاب: فهذا منبطح أو عميل وهذا إرهابي أو دخيل، وليس لأحد أن يحرم على الناس ما لم يحرمه الله تعالى.

والذي يحتمه النظر أنَّه - ما لم يكن للأمة نظام واحد يوحد وجهتها بإمام مطاع أو أهل حل وعقد مجتمعين - يجب أن يُوكل النّاس لاجتهادهم؛ فلا يُثَرَّب على أحد فيما يجتهد فيه من الوسائل لدفع الباطل، وأن يكون الاجتماع على الثوابت والمبادئ وحسب، ثم يتدخل فقه الخلاف وإدارة الاختلاف لتنسيق الجهود وتقريب المسافات بين الاجتهادات المتباينة.



وإنَّ مما ينبغي أن نتذكره ونذكر به أنَّ أنموذج ٢٥ يناير فيه ملحوظتان يغفل عنهما كثير من الناس،

الأولى: أنَّ ظروف يناير وملابساته ليست مستمرة ولا دائمة حتى نقضي باستمرار شعارات السلمية المحضة التي كانت ترفع في الميدان.

الثانية: أن انهيار رأس النظام لم يحدث بالسلمية المحضة، وإنما حدث بانفلات الزمام يوم ٢٨ يناير، ولولا حرق الأقسام واقتحام المؤسسات ما كان هناك تغيير ولا تحويل.

وأخيرا أقول إنَّ الوسائل والآليات ذات طبيعة مرنة مطاطة تستجيب لاختلاف الأزمان والأماكن والأحوال، فمن رام تحويلها إلى أسس فهو مبتغ تغيير الطبيعة ومعاندة الفطرة، وهذا لا يسوغ لأنَّه لن يكون.

ما لا يُقال في الخروج على الحكام



د. محمد سرور

مسألة الخروج على الحاكم مسألة من المسائل الكبيرة، والتي جرى الخلاف حولها عند السلف والخلف وأصبحت محل كلام كثير وأخذ ورد، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي فصارت يتقاذفها غالٍ متفلت، ومتساهل حد الموت، وكأنها ليس لها أهل يوضحون معالمها ويبينون وجه الصواب فيها.

ولعله لم يدر قط بخلد من تناولها من السلف الكرام أنه سيأتي اليوم الذي تُنحى فيه شريعة رب الأرض والسماء وأن يصل الفجر بل الكفر ببعض الحكام إلى هذه الدرجة.

ومسألة السمع والطاعة في الأساس منوطة بتطبيق شرع الله -سبحانه- وألا يأمر الحاكم بمعصية، فإن كان منحياً للشريعة، فاجراً سفاكاً للدماء، هاتكاً للأعراض، سالباً للأموال، مشيعاً للفواحش والمنكرات، فهل يُتصور حينذاك أن نجد من علماء السلف والأئمة من يدعو لطاعته؟! بل ويزيد الأمر إلى أن تحدث تلك التأصيلات التي ليس لها حجة، ولا لقائلها برهان!

ومعظم التأصيلات تتكلم عن الخروج على الحاكم بالسيف لإزالته وتولية غيره، وذلك لأنه حين بايعته الأمة، فقد بايعته على أن عليه واجبات وله حقوقاً، فإذا لم يقم بواجباته والتي آكدُها تحكيم شرع الله تبارك وتعالى، ثم رعاية مصالح الأمة، فإن العقد الذي بينه وبين رعيته يكون لاغياً، وعلى الأمة أن تسعى في إزالته، ينوب عنها أهل الحل والعقد وتولية من هو أولى منه وحقيقٌ بتلك الواجبات.

والحكام في هذه القضية لا يخرجون عن ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الحاكم الكافر

والإجماع قائم على جواز الخروج على مثل هذا الحاكم، لما رواه البخاري من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فكان مما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرةٍ علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله،
قال: (إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان).

فالحديث ينص على جواز الخروج على الحاكم إن كان كافراً، ولا يختلف عاقل بأن ذلك يكون في حال التمكن، وغلبة الظن أن ذلك يمكن، وإلا فإنه يكون إلقاء باليد إلى التهلكة، وتسلط الظالمين، فعند ذاك فيجب الصبر والإنكار بالقلب واللسان، وحتى توجد القوة التي بها يزال هذا الحاكم.

فلو خرجت مجموعات من الناس ليس لهم شوكة على ذلك الإمام، لا شك أن الدماء ستراق وتقيد الحريات، وفي النهاية فإن القوة الخشنة تنتصر وتقمع الجماهير العريضة تحت وطأة الآلة العسكرية المدمرة. والصبر في هذه الحالة قد يستشهد له بأمور كثيرة منها: قوله تعالى:
(قال موسى لقومه استعينوا بالله واصبروا إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين).
ويستشهد لذلك أيضاً بموقف أحمد من الواثق وإن لم يكفره، وكذلك بالنظر إلى مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الواردة في الحديث.

وقد نقل أكثر من واحد من أهل العلم الإجماع على أن الكافر لا ولاية له على مسلم وأنه ينعزل بالكفر إجماعاً. قال ابن المنذر رحمه الله: "إنه ينعزل بالكفر إجماعاً، فيجب على كل مسلم ذلك، فمن قوي على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعليه الإثم، ومن عجز وجبت عليه الهجرة عن تلك الأرض".

فيشترط الإمام رحمه الله هنا القدرة، وهم يقصدون بالقدرة: الشوكة التي يترجح معها غلبة ذلك الكافر، وألا تكون المفسدة المترتبة على إزالته أكبر من المصلحة.

ويؤكد ذلك الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار فيقول رحمه الله: "ومن المسائل المجمع عليها قولاً واعتقاداً، أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، (إنما الطاعة في المعروف)، وأن الخروج على الحاكم المسلم إذا ارتد عن الإسلام واجب، وأن إباحة المجمع على تحريمه كالزنا والسكر واستباحة إبطال الحدود، وشرع ما لم يأذن به الله كفر وردة... إلى أن قال: وما ورد في الصبر على أئمة الجور -إلا إذا كفروا- يتعارض بنصوص أخرى، والمراد به انتفاء الفتنة وتفريق الكلمة المجتمعة، وأقواها حديث: (وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً)،

قال النووي: المراد بالكفر هنا المعصية، ومثله كثير، وظاهر الحديث: أن منازعة الإمام الحق في إمامته لنزعها منه لا يجب إلا إذا كفر كفراً ظاهراً، وكذا عماله وولاته، وأما الظلم والمعاصي فيجب إرجاعه عنها، مع بقاء إمامته وطاعته في المعروف دون المنكر، وإلا خُلِعَ ونُصِّب غيره، ومن هذا الباب خروج الإمام الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم على إمام الجور والبغي الذي ولي أمر المسلمين بالقوة والمكر ... إلخ" (١).
وابن حجر رحمه الله يكرر نفس المعنى في موضع آخر، فيقول رحمه الله:"إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث" (٢).

القسم الثاني : الإمام العادل

فهو يحكم بالشريعة ويقوم برعاية مصالح الأمة، وهذا الخروج عليه محرم بالإجماع، إذ لا فائدة من ذلك، اللهم إلا إثارة الفتن وإحداث مفسدة الشقاق وعدم الاستقرار، لأنه اختير بالشورى والرضا دون وقوع ما يوجب عزله، كخروج من خرجوا على عثمان رضى الله عنه، وكذلك الخروج على كل إمام شرعي اختارته الأمة، ووقع منه بعض الجور والقصور في خاصة نفسه، غير أنه لم يختل ميزان العدل في الرعية، ولا نشب عدوان في البرية، فيحرم الخروج عليه مراعاة للمقاصد الكلية كوحدة الأمة، وحفظ البيضة، وأمن السبل ... إلخ.
وما سبق هو مؤدى حديث عبادة بن الصامت السابق.

القسم الثالث : الخروج على أئمة الجور

وهذه هي المسألة التي كثر فيها الخلاف قديماً وحديثاً بين الإفراط والتفريط.

والذي يترجح لديّ من مجموع الأدلة وكلام الفقهاء كما سأذكر أن ذلك مستحب (أعني الخروج عليهم)، وقد يصل إلى الوجوب لدفع عدوان ذاك الجائر إذا تواصل غشمه وبطشه وكان للأمة قدرة على خلعه وعزله، وإقامة إمام عادل مكانه، وهو المقصود بحديث أمراء السوء كما في صحيح مسلم من حديث ابن مسعــود:
(ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي، إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل).



وهذا لا يخالف فيه أحد من الأئمة، اللهم إلا ما كان من أحمد، وفي مذهبه رواية مرجوحة بجواز الخروج على الإمام الجائر بناء على ما رُوِيَ عنه من عدم انعقاد الإمامة بالاستيلاء كما تقدم، فقد جوز ابن عقيل وابن الجوزي الخروج على إمام غير عادل، وذكرا خروج الحسين على يزيد لإقامة الحق، وهو ظاهر كلام ابن رزين على ما تقدم (٣).

وكما أسلفت فهي مسألة خلافية، وقد أثار العلماء سؤالاً
هل يحرم عقد الإمامة بالفسق ؟
وقد اختلف العلماء في ذلك

قال القرطبي رحمه الله: الإمام إذا نُصِّب ثم فسق بعد انبرام العقد، فقال الجمهور إنه تنفسخ إمامته ويخلق بالفسق الظاهر المعلوم؛ لأنه قد ثبت أن الإمام إنما يُقام لإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم إلى غير ذلك مما تقدم ذكره، وما فيه من الفسق يقعده عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها، فلو جوزنا أن يكون فاسقاً أدى إلى إبطال ما أقيم لأجله، ألا ترى في الابتداء إنما لم يجز أن يعقد للفاسق لأجل ألا يؤدي إلى إبطال ما أقيم له، وكذلك هذا مثله، وقال آخرون: لا ينخلع إلا بالكفر أو ترك إقامة الصلاة أو الترك إلى دعائها، أو شيء من الشريعة لحديث جنادة بن أبي أمية، قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض، فقلنا: حدثنا أصلحك الله بحديث ينفع الله به سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم،
قال: دعانا رسول الله فبايعناه ... وذكر حديث عبادة المعروف.

قال الماوردي رحمه الله: "وأما الجرح في عدالته وهو الفسق، فهو على ضربين :
أحدهما **ما تابع فيه الشهوة،**
الثـــاني **ما تعلق فيه بشبهة،**
فأما الأول منهما فمتعلق بأفعال الجوارح، وهو ارتكابه للمحظورات وإقدامه على المنكرات تحكيماً للشهوة وانقياداً للهوى، فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها، فإذا طرأ على من انعقدت إمامته خرج منها، فلو عاد إلى العدالة لم يعد إلى الإمامة إلا بعقد جديد" (٤).

وما سبق هو مقتضى ما ذهب إليه أهل المذاهب الأربعة

فعند الأحناف: قال في الدر المختار (المعروف بحاشية ابن عابدين): "البغاة هم الخارجون على الإمام الحق بغير حق، فلو بحق فليسوا بغاة" (٥).
ومعنى كلامه أن الخروج إن كان بحق فليسوا ببغاة، بمعنى أنه يجوز.

وعند المالكية: قال أبو عبد الله المغربي صاحب مواهب الجليل مختصر خليل: "وعلم أنه لو خرجت لا لمنع حق، بل لمنع ظلم، كأمره بمعصية ليست بباغية" (٦).

وعند الشافعية: قال النووي في المنهاج: "هم مخالفو الإمام بخروج عليه وترك الانقياد، أو منع حق توجه عليهم، بشرط شوكة لهم وتأويل، ومطاع فيهم، قيل: وإمام منصور" (٧).

قال رحمه الله: "ولا يُقاتل البغاة حتى يبعث إليهم أميناً فطناً ناصحاً، يسألهم: ما ينقمون، فإن ذكروا مظلمة أو شبهة أزالها" (٨).

فإذا كان هذا الشأن مع البغاة الذين خروجهم يكون بغير وجه حق، فمن خرجوا بوجه حق كان لهم الحق، ولم يُنقَم عليهم ذلك والله أعلم.

فالحاصل مما سبق أن مسألة الخروج على أئمة الجور من المسائل المختلف فيها بين السلف، وليس ثمة إجماع متحقق في منع الخروج عليهم، وليست هي من المسائل القطعية كما يزعم بعض من لم يتحقق من الأمر.

يقول ابن الوزير رحمه الله: "إن الكلام على أئمة الجور عندهم من المسائل الظنية، التي لا يأثم المخالف فيها، وللشافعية في جواز ذلك وجهان معروفان ذكرهما في الروضة للنووي، وفي مجموع المذهب في قواعد المذهب للشيخ العلائي، وذكر ذلك غير واحد، ومن المعلوم أن ذلك ولو كان حراماً كشرب الخمر لم يكن لهم فيه قولان.

ولا شك أن الإجماع المزعوم ينخرم بخروج الحسين رضي الله عنه، وهو من أهل الاجتهاد المطلق ومن أئمة المسلمين في الدين، وكذلك ينخرم بخروج القراء السبعين ومنهم سعيد بن جبير في فتنة ابن الأشعث.

فلم يحصل إجماع في حقيقة الأمر لا في عصر الصحابة ولا من بعدهم.

فقد كان مالك رحمه الله إذا سُئل عن القتال مع الخلفاء المسلمين من أئمة الجور في عصره ضد من خرج عليهم يقول: إن كان الخليفة كعمر بن عبد العزيز فقاتل معه، وإن كان مثل هؤلاء الظلمة فلا تقاتل معهم".

وقال سعد بن عبد الحميد بن جعفر: "أخبرني غير واحد أن مالكاً استُفتي في الخروج مع محمد، وقيل له: في أعناقنا بيعة للمنصور، فقال: إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالكٌ بيته"(٩).

يقول الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله: "كان أبو حنيفة يستحب أو يوجب الخروج على خلفاء بني العباس؛ لِما ظهر منهم من الظلم، ويرى قتالهم خيراً من قتال الكفار، وأبو إسحاق ينكر ذلك، وكان أهل العلم مختلفين في ذلك، فمن كان يرى الخروج يراه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام بالحق، ومن كان يكرهه يرى أنه شقٌّ لعصا المسلمين، وتفريق لكلمتهم، وتشتيت لجماعتهم، وتمزيق لوحدتهم، وشغل لهم بقتل بعضهم بعضاً، فتهن قوتهم وتقوى شوكة عدوهم، وتتعطل ثغورهم فيستولي عليها الكفار ويقتلون من فيها من المسلمين ويذلونهم، وقد يستحكم التنازع بين المسلمين فتكون نتيجته الفشل المخزي لهم جميعاً.

هذا والنصوص التي يحتج بها المانعون من الخروج والمجيزون له معروفة، والمحققون يجمعون بين ذلك بأنه إذا غلب على الظن أن ما ينشأ عن الخروج من المفاسد أخف جداً مما يغلب على الظن أنه يندفع به جاز الخروج وإلا فلا، وهذا النظر قد يختلف فيه المجتهدان" (١٠).

وما سبق من خلاف بين السلف هو -أصلاً- فيمن انعقدت لهم الولاية ثم طرأ عليهم الجور فهل حكام زماننا هذا يتحقق فيهم ذلك الخلاف ؟ أم أنهم خارجون أصلاً عن الشروط التي اعتبرهـا أهل العلم في الحاكم الذي ينبغي أن يُسمع له ويُطاع ولا يُسوغ الخروج عليه باجتهاد بعضهم ؟

فالحاكم في الأصل منوط به تحكيم الشريعة ورعاية مصالح الأمة.

ولا يشك عاقل بأن الشروط التي ذكرت في كتب الفقه لا يتوفر منها شيء في حكام العصر، الذين هم في أغلبهم عملاء للغرب، فلا الدين نصروا، ولا أعداء الأمة كسروا، ويأتون على الأخضر واليابس لأجل تثبيت عروشهم، بل هو مشكوك في إسلامه أصلاً، ويوالي أعداء الملة والأمة موالاة ظاهرة مخرجة في أغلب صورها من الملة والعياذ بالله.

فمن الشروط التي ذكرت في كتب الفقه لولي الأمر

١) العدالة على شروطها الجامعة، بأن يكون صاحب استقامة في السيرة، وأن يكون متجنباً الأحوال والأفعال الموجبة للفسق والفجور، فالأصل أنه يدفع الظلم عن الناس لا يتفنن في جلب البلاء وتسليط الظلم عليهم

٢) العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، ولا يخفى حال حكام هذا العصر، والذي لا يجيدون أبسط مبادئ العلوم الشرعية، ناهيك عن العلم والاجتهاد.

٣) سلامة الحواس والأعضاء من السمع والبصر واللسان، ليصح معها مباشرة ما يُدرك بها، ولا يخفى حال حكام اليوم الذين يظلون في الحكم حتى يصابون بكافة الأمراض والاختلال العقلي ويكون لعبة في أيدي أصحاب المصالح والمتآمرين.

٤) الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، فلابد أن يكون حكيماً محنكاً فاهماً للواقع.

٥) الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو، فلا يصح أن يكون جباناً متخاذلاً عن الدفاع عن الأمة ومصالحها ومقارعة أعدائها.

٦) ذكروا مسألة النسب وهو أن يكون قرشياً.

وليس الهدف من ذكر تلك الشروط مناقشتها هنا، لكنني فقط أريد المقارنة بين الشروط التي ذكروها وما صار إليه حال حكام هذا العصر البئيس، وإن كانوا قد منعوا من الخروج على من تلك صفاتهم، مع أنهم يرون مثل هؤلاء إن جاروا أو حادوا عن الطريق فيجوز الخروج عليهم حينذاك، فما بالك بحكام هذا العصر الذين نحّوا الشريعة وعادوها وعادوا أهلها، وساموا رعيتهم سوء العذاب، وأذلوهم وأثقلوا ظهورهم؟!

وأما عن الحاكم المتغلب وهو الذي أخذ الحكم بالقوة

فله أحكام كذلك عند أهل العلم :

فلو تغلب فهو ظالم بتغلبه ولا شك، ولكن ينظر الفقهاء ويوازنون تلك المفسدة بمفسدة الخروج عليه، فرجحوا بقاءه ما أقام الدين، ولا شك أنه لو أمكن خلعه وتولية من هو أصلح منه فيجب حينذاك ولا إشكال

ومن خلال النظر للتاريخ فإن مقاومة المتغلبين في الغالب ما لم تكن شوكة تردعه تؤدي بالأمة إلى ما هو أسوأ؛ فكان هذا هو موقف الفقهاء من المتغلب خوفاً من انتقال المجتمع إلى ما هو أسوأ.

والمستقرئ كذلك للتاريخ سيجد أن المجتمعات كانت في الغالب ترضى بتوليته بعد ذلك وتخضع له، فعاد أمر بقائه من عدمه راجع إلى إقامته للدين ورعايته لمصالح الأمة.

أما ما يصدره أدعياء السلفية من مثل استدلالهم بحديث: (اسمع وأطع وإن أخذ مالك وجلد ظهرك). ومع أن الحق مع من ضَعَّفَ تلك الزيادة، ولكن لنفترض صحتها، فهل وجدنا أحداً من الصحابة اعترض على الحسين حال خروجه قائلاً: اسمع له وأطع وإن أخذ مالك وجلد ظهرك، فإذا لم يحدث ذلك، فهل كان الصحابة كلهم لم يبلغهم ذلك الحديث؟ وإن كان بلغهم فَلِمَ لم يحتجوا على الحسين رضي الله عنه بهذا الحديث؟

فمع فرض صحة الحديث، وعلم الصحابة به، فلم لم يحتجوا على الحسين به؟ فهذا دليل قاطع أن الصحابة وعلماء ذلك القرن الفاضل لم يكونوا يرون أن مثل هذا النص يوضع في ذلك الموضع.

ولا شك أن فهمهم أسد وأسلم، وهم أعلم ممن جاء بعدهم، فإذا لم يستدل به الصحابة مع وجود المقتضي وانتفاء المانع، فدل ذلك على أنه لا يستعمل في مثل ذلك الموضع الذي يستعمله فيه المتأخرون.

فالخلاصة: أن الحاكم المعتبر شرعاً هو الذي يحكم الشريعة ويأتي باختيار الناس، وهذا غير موجود في هذه العصور التي نحيت فيها الشريعة وحصل الاتفاق فيها على حرب الدين وأهله.

موجبات الخروج متوفرة في في هذا العصر في الغالب، والتي حصرها الفقهاء في :

١. الكفر.
٢. عدم تحكيم الشريعة.
٣. ترك الصلاة.
٤. عدم إقامة الصلاة في الناس.
٥. لو امتنع عن شعيرة واحدة ظاهرة متواترة من الإســـلام.

فمما سبق مما اتفقوا في الخروج عليه بسببها، واختلفوا لو ابتدع أو ظلم أو فسق.

مسألة الإجماع على عدم الخروج على أئمة الجور غير صحيحة فالخلاف قائم، ومن يدعي انعقاد الإجماع بعد الخلاف، رُدَّ عليه بأن هذه المسألة من المسائل المختلف عليها أصولياً في الأساس.

ولو نظرنا لحال الحكام المعاصرين لوجدناهم خارج تلك النقاشات والخلافات التي دارت بين العلماء لما يأتي:

1. عدم تحكيمهم للشريعة.
2. فسقهم وظلمهم بل وكفر بعضهم في أحيان كثيرة.
3. رَمْيُ البلاد في حضن التبعية الغربية والأمريكيـــة.
4. عدم حماية الثغور، بل منهم مـــن يسلمها لأعـداء الأمـــة والملـة.
5. نهب خيرات البلاد.
6. نشر الفقر والجهل والمرض والظلم بقوة السلاح والقانون والدستور.
7. كبح الحـــريات، وسحـــق الكـــرامة، والصـــد عـــن سبيـــل اللـه.
8. أنه لا يمكن للأمة أبداً أن تنال حريتها وكرامتها، وتنفك مـن الـــذل والتبعية وتستفيد من خبراتها ومقدراتها إلا بإزاحة أمثال هؤلاء المجرمين .

لاشك أن الخروج والإزاحة لا بد له من شوكة، فإن لم تتوفر ولم تستطع فلابد من الإعداد، مع عدم إهمال خريطة الإسلام العامة من عبادات ومعاملات، والتي منها تلك المسألة الخطيرة والتي كثر فيها النزاع قديماً وحديثاً.

والله وحده الموفق والهادي إلى سواء الصراط، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) تفسير المنار، [٣٠٣/٦].

(٢) فتح الباري: [٧/١٣]

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للماوردي: [٣١١/١٠].

(٤) الأحكام السلطانية، ص٤٢.

(٥) الدر المختار: [٣٧٣/١٦].

(٦) مواهب الجليل: [٤٩٠/١١].

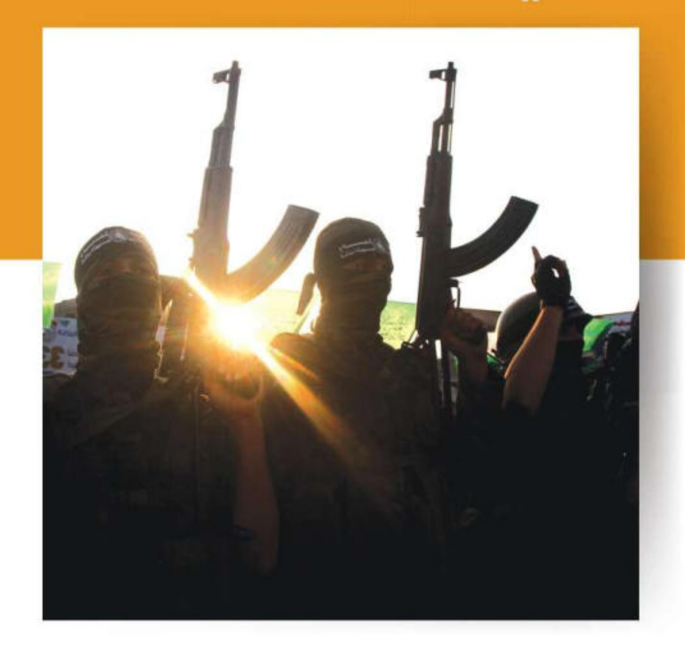
(٧) المنهاج [٤٢٤/١].

(٨) المنهاج [٤٢٥/١].

(٩) سير أعلام النبلاء [٨٠/٨]،الكامل:[١١١/٥]، تاريخ الإسلام: ت. بشار عواد [٧٨٣/٣].

(١٠) التنكيل [٢٨٨/١].

وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله ؟



د. عبد العزيز الطريفي (١)

قال تعالى: (إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ الله) [البقرة: ٢٤٦]، وقال: (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا) [البقرة: ٢٤٦].

وقِيلَ: إنَّ النبيَّ المذكورَ فى الآيةِ شمويلُ بنُ بالي بن عَلْقمةَ؛ قاله وَهْبُ بنُ منبِّهٍ.

وقيل: شَمْعُونُ؛ قاله مجاهدٌ والسُّدِّيُّ وغيرُهما.

وقال قتادةُ: هو يُشَعُ بنُ نُونٍ.

وفي الآيةِ : إشارةٌ إلى كثرةِ الأنبياءِ مِن بعدِ موسى وقبلَ عيسى، وكانت الأنبياءُ بينَهما تجدِّدُ ما فى التوراةِ ممَّا أَمَاتَهُ الناسُ ونَسُوهُ وحَرَّفُوهُ، حتى جاءَ عيسى فغَيَّرَ اللهُ له مِن شِرْعةِ موسى أحكامًا؛ كما فى قولِه: (وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) [آل عمران: ٥٠].

فى الآية: ذِكْرٌ لشريعةِ الجهادِ وقِدَمِها فى بني إسرائيلَ، وأنَّ اللهَ كتَبَها على أنبياءَ وأُمَمٍ قبلَ محمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم)، واللهُ لم يُجِبْ على كلِّ نبيٍّ جهادَ الطَّلَبِ، ولكنَّه أَوْجَبَ جهادَ الدَّفْعِ على كلِّ أُمَّةٍ، بل لو لم يَنزِلْ به نقلٌ، لوجَبَ بالعقلِ؛ فلا يُسلمُ الإنسانُ عِرْضَهُ ودَمَهُ ومالَهُ لِمَنْ أرادَهُ؛ وهذا لا يَصِحُّ مِن حيوانٍ بَهِيمْ، فضلًا عن إنسانٍ كريمْ.

حكمُ القتالِ، والحكمةُ منه

وفي الآيةِ: وجوبُ القتالِ فى سبيلِ اللهِ جماعةً، وألَّا يتفرَّقَ الناسُ مع إمكانِهِمْ إلى الجمعِ، وقد طلَبَ الملأُ مِن بني إسرائيلَ مِن نبيِّهم مَلِكًا - أيْ: خليفةً وأميرًا - يأتَمِرُونَ بأمرِه، ويَجْتَمِعونَ عليه، وكان في زمانِهم جَبَابِرةٌ وعَمَالِقةٌ يتسلَّطونَ عليهم بإخراجِهِمْ مِن ديارِهِمْ وأبنائِهِمْ وأموالِهِمْ؛ كما قاله ابنُ عبَّاسٍ والسدِّيُّ وغيرُهما.

وفي الآيةِ: رحمةُ النبيِّ بأُمَّتِهِ أنْ كُتِبَ عليهِمُ القتالُ ألَّا يُقاتِلوا فيأثَمُوا، وهم في سَعَةٍ قبلَ فَرْضِهِ عليهِم؛ وذلك لِمَا عَلِمَهُ مِن سابقِ حالِهِمْ مِن تفريطٍ وعدمِ وفاءٍ، وفي هذا ألَّا يقدِّمَ الأميرُ للقتالِ إلا أهلَ العزمِ والشِّدَّةِ والثَّباتِ؛ حتى لا يُخذَلَ المسلمونَ، وإنْ أخرَجَهُمْ إلى الجهادِ لِطَلَبِهِم أو لأَمْنِ مَكْرِهِم؛ ألَّا يَخْلُفُوهُ في بلدِهِ بِسُوءٍ، فلا يَجْعَلْهم محلَّ اعتمادِهِ فينفرِدُوا بحمايةِ ثَغْرٍ، فيتسلَّلَ عدوٌّ مِن جِهَتِهِم.

وقد كان المنافِقونَ يخرُجُونَ من النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) وهو يَعْلَمُهم؛ تأليفًا لهم، أو طمَعًا في مَغْنَمٍ، وأَمْنًا مِن أنْ يَخْلُفُوهُ بشرٍّ، وإذا دخَلَتِ الدُّنيا في قلبِ المجاهِدينَ، وقَعَ التنازُعُ في صورةِ الانتصارِ للحقِّ، ونزَلَ الافتراقُ وتَبِعَهُ الفَشَلُ، وكلَّما كانَ الإنسانُ أقربَ إلى الآخرةِ، فالقليلُ مِن الدُّنيا ثَقيلٌ عليه، فالمقاتِلُ أقرَبُ للموتِ مِن المسالِمِ، فوجَبَ عليه أن يدَعَ الدُّنيا وطَمَعَ النفسِ؛ حتى لا يُفسِدَ عليه ذلك جهادَهُ وجهادَ الأُمَّةِ، وإذا وقَعَ في الأُمَّةِ فشلٌ، فلْيُفتِّشْ عن طمعِ الدُّنيا؛ فإنَّ المجاهِدِينَ يُهْزَمُونَ بسببِ أطماعِ القلوبِ، وخفايا الذنوبِ؛ ففي أُحُدٍ قال ابنُ مسعودٍ: "لَوْ حَلَفْتُ يَوْمَ أُحُدٍ، رَجَوْتُ أَنْ أَبرَّ: إنَّهُ ليسَ أحدٌ مِنَّا يُرِيدُ الدُّنيا، حتى أنزَلَ اللهُ (عز وجل): (مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ) [آل عمران: ١٥٢] ؛ أخرَجَهُ أحمدُ في "مسندِه"، وابنُ أبي حاتمٍ، وابنُ جريرٍ.

وكلَّما كان العبدُ في مكانٍ أعظَمَ، فالمؤاخَذَةُ عليه أكبَرُ؛ فالمجاهِدُ في موضعٍ عظيمٍ، وأَمَلُهُ قصيرٌ يقتضي التجرُّدَ؛ فمِلْءُ الكفِّ مِن الهَوَى يُفسِدُ عليه ما يُفسِدُهُ مثاقيلُ الهَوَى على غيرِ المجاهِدِ.

الاجتماعُ في القتالِ

وفي الآية: مسألتانِ مُهِمَّتانِ هما المَقْصُودتانِ مِن ذِكْرِ الآيةِ هُنا:
أُولَاهما: في قولِهِ تعالى: (ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، وقولِهِ تعالى بعد ذلك: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً) [البقرة: ٢٤٧]؛ وذلك لوجوبِ التأميرِ في الجهادِ، أميرًا تجتمِعُ عليه الكلمةُ، ويَقْوَى على مقابَلةِ العدوِّ؛ وذلك أن الجِهادَ يحتاجُ إلى تعاضُدٍ بينهم وتآمُرٍ على العدوِّ؛ وهذا لا يكونُ إلا باجتماعٍ؛ وهذا يدلُّ عليه العقلُ والنقلُ، وكان النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) لا يَبْعَثُ جيشًا ولا سَرِيَّةً إلا أمَّرَ عليهِم أميرًا، وفي الحديثِ: "كان النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) إذا بعَثَ أميرًا على سَرِيَّةٍ أو جَيْشٍ، أَوْصَاهُ بتَقْوَى اللهِ".

التأميرُ وأهميَّتُه

بل كان النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) يَحُثُّ على التأميرِ في كلِّ سَفَرٍ ولو في أَمْنٍ؛ كما فى حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ؛ قال (صلى الله عليه وسلم): (إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ).

وهذا اجتماعٌ قليلٌ أَمَرَ بالإمارةِ فيهِ؛ فكيف بما هو أكثَرُ منه؟! وكلَّما كَثُرَ الناسُ وضَعُفَتِ الإمامةُ فيهم، وَهَنوا؛ فالإمامُ يُقِيمُ الحدودَ، وينصُرُ المظلومَ، ويُهِيبُ مَنْ يتربَّصُ الفسادَ، وكثيرًا ما يَظُنُّ العامَّةُ أنَّ أَمْرَهُمْ مستقيمٌ تحتَ إمامٍ صالح، فيَظُنُّونَ أنَّ استقامةَ أمرِهِم لصلاحِهِم، فلا يَرَوْنَ لإمامِهِمْ حاجةً، فإذا زالَ الإمامُ، أفسَدَ بعضُهُمْ بعضًا، وقتَلَ بعضُهُمْ بَعضًا، وظهَرَتِ الأطماعُ ومكامِنُ الأهواءِ التي يَدفِنُها الإمامُ فيهم بِهيْبَتِهِ.

والجهادُ أحوَجُ إلى الجماعةِ؛ لأنَّ مصلحتَهُ عامَّةٌ؛ نُصْرةً وعِزَّةً وتمكيناً، ومفسدتَهُ عامَّةٌ؛ خِذْلانًا وهَوَانًا وشَتَاتًا، وتُحفَظُ بالجهادِ الضروريَّاتُ الخمسُ، وبفسادِهِ تَضِيعُ؛ لذا فالجهادُ موكولٌ إلى الإمامِ يرفَعُ رايتَهُ، ويسالِمُ ويعاهِدُ، ولا تتحقَّقُ مصالحُ الدِّينِ وتكتمِلُ مصالحُ الدُّنيا إلا بالإمامةِ والاجتماعِ عليها؛ فالناسُ بلا إمامٍ صالحٍ كالجَسَدِ بلا رأس صحيحٍ.

وإذا صحَّ الجهادُ وقامَ سببُهُ المشروعُ، فهـــل يَجِبُ فـــي ذلك إذنُ الإمـــامِ ؟

للعلماءِ في ذلك أقوالٌ ثلاثة :

ذهَبَ الجمهورُ: إلى وجوبِهِ؛ وهو قولُ المالكيَّةِ والحنفيَّةِ، وقولٌ للحنابلةِ، وهو الأصحُّ إذا كان الإمامُ مِمَّنْ يُقِيمُ الجهادَ ويُعِدُّ له العُدَّةَ ولو تَرَبَّصَ وتَمَهَّلَ.

وذهَبَ الشافعيَّةُ: إلى الكراهةِ مع الجوازِ.

وذهَبَ الظاهريَّةُ: إلى الجوازِ بلا كراهةٍ.

وأصول العلماءِ تَتَّفِقُ على أنَّ مَنْ لا يُقِرُّ بشِرْعةِ الجهادِ أصلًا لا يُشتَرَطُ إذنُ الجهادِ منه؛ لأنَّه لا يُقِرُّ بأصلٍ؛ فكيف يُؤتَمَنُ على فَرْعٍ؟!

فالإذنُ إنَّما رُبِطَ بالإمامِ لأنَّه يَعرِفُ مواضعَ الثغورِ، وأَزْمِنةَ الغَزْوِ، والفاضلَ مِن المفضولِ مِنها، وأماكنَ الحاجةِ، وقُوَّةَ العدوِّ وضَعْفَهُ، وإذا كان الإمامُ لا يُؤمِنُ بشِرْعةِ الجهادِ، فلا تُشرَعُ له لوازِمُهُ.

وإذا تعدَّدتْ بُلْدانُ الإسلامِ، فلكُلِّ بَلَدٍ إمامُهُ؛ يُقِيمُ جهادَهُ، ويَرفَعُ لواءَهُ، وله حقوقُهُ ولوازِمُه، وعليه تَبِعَاتُه، ولا يُطلَبُ مِن إمامٍ إذنٌ لجهادٍ في غيرِ وِلَايتِه؛ لأنَّ إذنَهُ حقٌّ له فيما تقَعُ عليه يدُه، فهو يُبصِرُ مصلحتَه، ويَرَى مفسدتَه، ولغيرِهِ على أرضِه يدٌ، وله عَيْنٌ، يُبصِرُ ما يُبصِرُهُ غيرُه، ويَشْهَدُ ما لا يَشْهَدُه.

وقد قاتَلَ أبو بَصِيرٍ بمَنْ معَهُ المشرِكِينَ، وتربَّصَ بِعِيرِهِمْ وقَوَافِلِهم، فلم يكُنْ تحت رايةِ النبيِّ (صلى الله عليه وسلم)؛ لأنَّه لم يكنْ في أرضِهِ ولا تحتَ أمرِهِ سياسةً، وإنْ كان تحتَ أمرِه شِرْعةً، فلم يأمُرْهُ النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) ولم يَنْهَهُ، بل مدَحَهُ وقال : (مِسْعَرَ حَرْبٍ، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ)، ولمن يطلُب هو مِن النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) إذنًا مع نزولِ الوحيِ وعِصْمةِ المُوحَى إليه.

وأمَّا جهادُ الدفعِ، فليس له شرطٌ؛ فإذا دهَمَ العَدُوُّ بَلَدًا، وجَبَ على أهلها الدفع عن حِمَاهُم؛ كلٌّ بما يستطِيعُهُ، جماعةً أو فُرادى، رجالًا أو نساءً، وإنْ تعذَّرَ اجتماعُهُمْ، فيسقُطُ شرطُ الاجتماعِ، فيقاتِلُونَ فُرادى، وإنْ تعذَّرَ الإمامُ، فيقاتِلُونَ بلا إمامٍ.

وهؤلاءِ المَلَأُ مِن بني إسرائيلَ إنَّما طلَبُوا مِن نبيِّهم مَلِكًا يقاتِلُونَ معه، وجهادُهُمْ جهادُ دفعٍ، كما في قولِه: (وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا)؛ لأنَّهم أُخرِجُوا مِن أَرضِهم، فلم يتمكَّنوا مِن الدفعِ، فاجتمَعُوا في غيرِ أرضِهم بعدَ إخراجِهِمْ، فأرادُوا القتالَ بإمامٍ لتمكُّنِهِمْ مِن تحقيقِ ذلك.

وإذا تمكَّنَ أهلُ البلدِ مِن الاجتماعِ على إمام يقاتِلُونَ معه عن أرضِهِمْ وعِرْضِهِمْ ودَمِهِمْ، وجَبَ عليهم ذلك ولو كان جهادَ دفعٍ، وإنَّما سقَطَ وجوبُ الإمام عن جهادِ الدفعِ؛ لأن الغالِبَ العجزُ عن تحقُّقِهِ والتمكُّن منه، وإذا اتَّسَعَتِ البلدُ، وعجَزُوا عن الاجتماع على إمامٍ واحدٍ، فيجتمِعونَ جماعاتٍ ما أمكَنَهُمْ، وإذا مُكِّنُوا اجتمَعُوا على جماعةٍ واحدةٍ.



المسألةُ الثانيةُ: سُمِّيَ القتالَ في الآيةِ: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ)، مع كونِهم يقاتِلُونَ بسببِ إخراجِهم من ديارِهِمْ وأبنائِهِمْ، لا لإعلاءِ كلمةِ اللهِ وإقامةِ حُكْمِه؛ وذلك لأنَّ جِهادَ الدفعِ عنِ النفسِ والعِرْضِ والمالِ لا تُشترَطُ له نِيَّةٌ؛ لما جاءَ في "الصحيحَيْنِ": مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو؛ قالَ: قالَ (صلى الله عليه وسلم): (مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ)، وفي "السننِ": مِن حديثِ سعيدِ بنِ زيدٍ مرفوعًا" (مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ ، أَوْ دُونَ دَمِهِ ، أَوْ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ).

(١) مقال منتقى من كتاب (التفسير والبيان لأحكام القرآن)،
للدكتور الأسير عبد العزيز الطريفي، فك الله أسره، ص٥١٢ وما بعدها .



مطلوب قائد

معتز زاهر

تفتقر شعوبنا إلى قادة حقيقيين تسير وراءهم نحو نيل حريتها ومقاومة أعدائها الجاثمين على صدورها، حيث حرصت الأنظمة العربية الوظيفية على القضاء على أي بوادر ظهور شخصية قيادية، خوفاً من تهديدها لمصالحها أو منافستها.

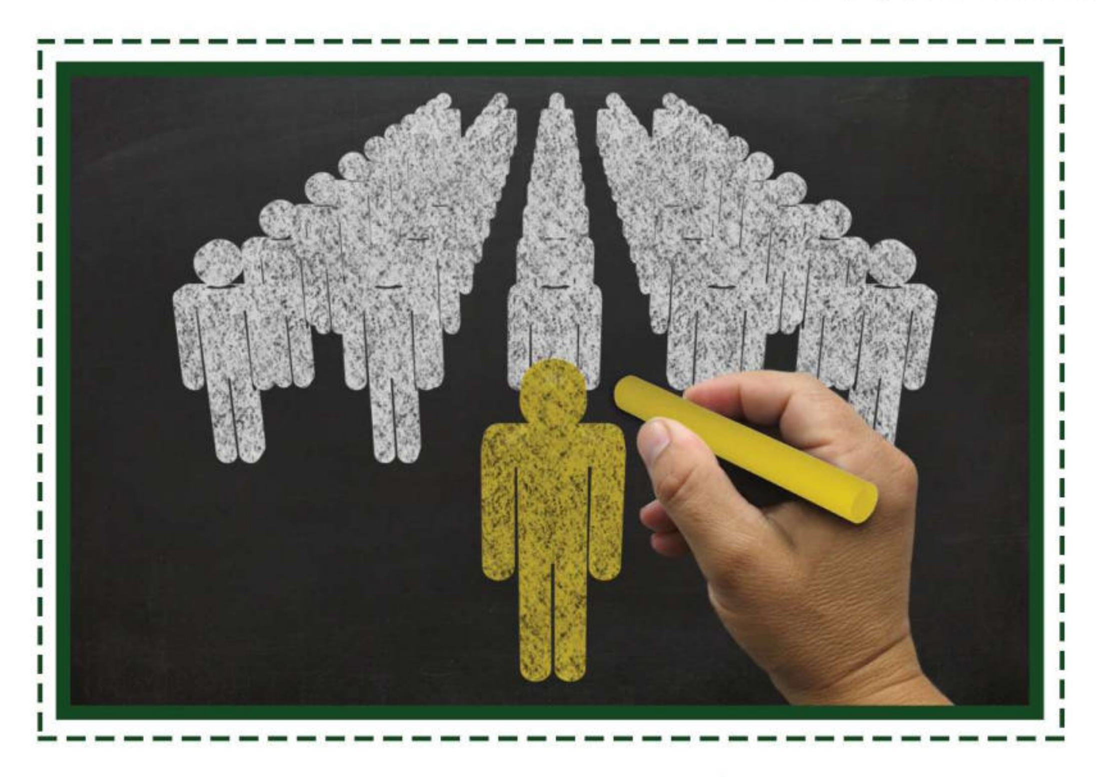
ليس شرطاً أن يكون في البلد الواحد قائد واحد فقط، بل من الممكن أن يتعدد القادة، بشرط أن يخرجوا من مشكاة واحدة في الوجهة والهدف، ويكون التنسيق حاضراً بينهم بحيث يشكلون مجموعة عمل كأنها قائد واحد، نفس فكرة إمكانية تعدد المجددين كل مائة عام التي قال بها عدد من العلماء وليس واجباً أن يكون المجدد واحداً.

لكن الإشكالية تكمن في كيفية صناعة القائد، لأننا في غالبيتنا ننظر تحت أقدامنا وليس لدينا مشاريع مستقبلية جادة، على عكس الغرب - وأمريكا وإنجلترا وفرنسا خير مثال - حيث ينظرون إلى عشرات السنين القادمة ولا يتعجلون الثمرة، فيأخذون الشباب العربي الصغير ويعطونهم المنح التعليمية في جامعاتهم، ثم يعقدون لهم الدورات التدريبية، ويشركوهم في الندوات والمؤتمرات، أو يدربونهم عسكرياً إن كانوا من العسكر، ثم تجد هؤلاء هم قادة بلادنا بعد عشرين أو ثلاثين عاماً، يحققون مشاريع الغرب ومصالحه ويجعلون البلاد تابعة ذليلة لهم، وإذا تحرك الشعب لنيل حريته تجد هؤلاء لا يبالون بقتله وسحقه.

أما نحن فننفق أموالنا على كفالة الأيتام والحج والعمرة وبناء المساجد، وغير ذلك من الأمور التي هي بالتأكيد أمور جليلة ولكنها حتماً ستجد في الأمة من يقوم بها من أهل الخير، لكن لن تجد من يتبنى هو ومجموعة صغيرة من رجال الأعمال عدداً من الشباب الصغير لإعدادهم ليكونوا قادة، لماذا؟ لأننا ننظر تحت أقدامنا كما سبق ولأن مفهوم فعل الخير عندنا محدود للغاية في إطار مساعدة فقير أو إعانة محتاج، دون نظر إلى مصالح الأمة الكبرى والتي أجرها يفوق بمراحل شاسعة أجر أن تحج كل عام أو تبني مسجداً.

مطلوب قائد

مطلوب قائد يحمل الراية لترفرف فيراها كل أحد، يبشر الناس بعدالة قضيتهم وإبداع حضارتهم، وينذرهم مغبة تأييد الأنظمة العميلة، ويوقظهم من الغفلة وحب الدنيا، ويحيي بداخلهم معاني العدل والعزة والكرامة ورفض الضيم والذل والخنوع، ويعري أمامهم الأنظمة الشمولية وفسادها وعداونها على الدين والأرض والعرض وخيانتها للأمة.



قائد مفوه بليغ اللسان إذا تكلم أسمع، يعرف كيف يخاطب الجمهور ويثير حميته وعاطفته وإيمانه ومكامن الخير فيه، يعي تماماً محنة الأمة وماذا تحتاج في مرحلتها الحالية، دون أن يضع أهدافا خيالية أو يخنع لضغط الواقع ويتنازل في دينه وقضايا الأمة الحيوية، قائد بلا عنترية فارغة وبلا استسلامية مهينة.

ولكن حتام نقول نريد ونريد؟ لماذا لا نصنع كأمة وشعوب قائداً كهذا؟ أو عدة قادة؟ ماذا نحتاج لصناعة هؤلاء؟

نحتاج أربعة أشياء رئيسية بلا عناية طويلة بالتفاصيل الجزئية

١ مجموعة القادة.

فتُختار مجموعة من الشباب في عمر المرحلة الثانوية، يتميزون بالتزامهم وجديتهم وحماسهم، ومن أسرة حاملة للقضية، لأن الأسرة مهمة للغاية في التنسيق مع المدربين والتعاون معهم وضمان سير عملية تجهيزهم على ما يرام.

٢ رأس المال.

نحن أمام مشروع، وأي مشروع لابد له من رأس مال، والأفضل ألا يكون الداعم واحداً بل مجموعة من ميسوري الحال من المؤمنين بهذا المشروع؛ حيث إذا تخلف واحد أو توقف عن الإمداد يستمر الآخرون، لكن كما سبق بشرط أن يكونوا مؤمنين بالمشروع بقوة، وألا يبخلوا عليه بأي شيء يقويّه وينجحه، ويُسأل علماء الدين الصادقين عن إمكانية الإنفاق على هذا المشروع من أموال الزكاة؟

٣ مجموعة مدربين محترفين.

مجموعة نخبوية عاملة، ما بين كاتب/ مؤلف يدرب المجموعة على كتابة المقالات والكتب التي تؤيد الثورة وتشعلها في القلوب قبل الشوارع، ومفكّر يعلم شباب المجموعة القضايا الفكرية والتاريخية والواقعية المتعلقة بالقضية، وشيخ يُدرسهم المواد الشرعية ما بين فقه وحديث وتفسير ومقاصد شريعة ونحو هذا، وإعلامي يدربهم على كيفية الإلقاء والتعامل مع وسائل الإعلام وعدم الوقوع في الفخاخ الإعلامية، وخطيب يعلمهم كيفية الخطابة ومهاراتها وطريقة التأثير في الناس واستلاب قلوبهم، ومُربي يربيهم على الأخوّة والشجاعة والإقدام والتواضع والعزة والكرامة والبطولة، ورياضي يدربهم على الفنون القتالية وتمارين المرونة وكمال الأجسام، وعسكري يشرح لهم كتب فنون الحرب ومعلومات الأسلحة وكيفية استخدام الخفيف منها، إلى آخر التخصصات المختلفة.

٤ مجموعة إدارية:

من شأنها أن تدير عملية التشغيل، تتولى تحصيل الدعم وعملية الإنفاق على القادة وعلى مدربيهم وعلى أفرادها، وتقوم بإعداد كشوف الحساب، وترتب مواعيد التدريب المختلفة، وتتابع تنفيذها، وتكتب التقارير الدورية عن سير العمل. وأن يكون كل ذلك بلا تحكم مفرط أو تفريط، بل بروح أخوية وتواضع وبعقلية تتوثب لنجاح المشروع.

بالطبع هذا المشروع لينجح لابد أن يكون في بيئة حرية تسمح بإتمامه قبل أن يُجهض من الأنظمة المستبدة، فتُختار بلد تتسم بأجواء الحرية والأمان، لكن في نفس الوقت ينبغي تربية الشباب على أن قضيتهم المحورية هي في بلادهم الأم وليس في هذه البلاد، وفي هذا الصدد تحضرني تجربة الخُميني في الثورة الإيرانية، حيث مهّد للثورة وهو في الخارج، وكانت أدبياته ملهمة للثوار، فقاد من الخارج ثورة شعبية هائلة نجحت في إسقاط الشاه ومنع أمريكا من التدخل لإجهاضها، ثم رجع الخميني محمولاً على الأعناق ليكون المرشد الأعلى لإيران حتى موته عام ١٩٨٩م.

بعد التجهيز تأتي مرحلة الترويج والتصعيد، والتي يروج فيها لهذه المجموعة ويُصعدون ليكونوا في الواجهة ويظل فريق التدريب حولهم لا يفارقهم أيضاً، ويقومون بأداء المطلوب منهم وفق خطط قد أعدها الفريق، فيُبرزون ليلقوا الدروس ويخطبوا ويؤلفوا الكتب ويدبجوا المقالات ويتابعوا الواقع ومستجداته بتعليقاتهم السياسية الثورية، مما يؤدي إلى ازدياد تجمع الناس حولهم شيئاً فشيئاً.

هذه هي الأعمدة الرئيسية لفكرة هذا المشروع، والتصور المبدئي له، وبالطبع قابل للتفكير المعمق بل ينبغي تطويره أكثر لتكون عملية تشغيله صحيحة، ولتتحقق نتائجه باحترافية شديدة ويكون لها أثر كبير.
آملاً من الله تعالى أن تجد صدى لدى الصادقين من هذه الأمة.



klmtuhaq



العدد الخامس ديسمبر ٢٠١٧
www.klmtuhaq.blog

المشرف العام
محمد إلهامي

مدير التحرير
معتز زاهر